تنمية متطلبات وآليات التحول للإقتصاد الأزرق كاتجاه تنموي لتعزيز استدامة السياحة الزرقاء في المقصد السياحي المصري

تقوى محمد عيسوي[١] **تحية طلال نصر**[٢]

المعهد العالى للدراسات النوعية[١]

المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق[٢]

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية:

الإقتصاد الأزرق؛ السياحة الزرقاء؛ المقصد السياحي المصري

(IJTHS), O6U

المجلد٥، العدد٢، أكتوبر ٢٠٢٣ ص ٧٧ –١٠٦

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٠/١
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/١٥
تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٠/٢٥

الملخص

تهدف الدراسة إلي تحديد المتطلبات الخاصة بتفعيل الإقتصاد الأزرق كآداة فاعلة لتعزيز التنوع البيولوجي وإدارة الموارد السياحية المائية، مع تسليط الضوء علي آليات تحقيق هذة المتطلبات لتعظيم الدور الذي تقوم به السياحة الزرقاءفي التنمية المستدامة، تماشياً مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية الإتحاد الإفريقي الواردة في أجندة ٢٠٦٣. لتحقيق الهدف السابق تم الاعتماد علي المنهج الكمي من خلال تصميم استمارة استقصاء وتوجيهها لعينة عشوائية بسيطة قوامها ١٣٣ مفردة مكونة من بعض العاملين في وزارة البيئة، وغرفة سياحة الغوص والأنشطة البحرية ووزارة السياحة والآثار المصرية، والغواصين بالاتحاد المصري للغوص والانقاذ، وتوزيعها عليهم (مايو٢٠٢٣– أغسطس ٢٠٢٣)، لتحديد مدي وعيهم بمتطلبات التحول للإقتصاد الأزرق لتعظيم دوره تجاه القطاع السياحي المصري، وإدراكهم بأهمية تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء، بالإضافة إلي حصر آليات تطبيقه مع تحديد المعوقات التي تحد من سرعة التحول للإقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي المصري. وقد تم تحليل البيانات بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية. وأظهرت النتائج أن للإقتصاد الأزرق دور فاعل في تنمية ودعم مبادئ السياحة الزرقاء في مصر، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد البحرية والساحلية، وإن من أكثر المتطلبات اللازمة للتحول إليه توقيع البروتوكولات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية التنوع البيولوجي.

المقدمة:

لا يمكن إغفال إهتمام الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء بكافة الإتجاهات والإستراتيجيات الحديثة التي تظهر باستمرار المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق ظهر اهتمام الحكومات بالإقتصاد الأزرق لإنسجامه مع دعائم وأهداف التنمية المستدامة في السنوات القليلة الماضية، وإرتباطة الوثيق بالحفاظ علي الموارد الطبيعية والثروات البحرية المتنوعة، مما أعطاه الأهمية باعتباره ركيزة وإستراتيجية يمكنها المساهمة في وضع الأسس المتكاملة للتنسيق بين كافة الأنشطة القائمة علي هذه الموارد، والتركيز علي صناعة السياحة باعتبارها آلية مؤثرة للتحول إلي الإقتصاد الأزرق، بما يضمن الحفاظ علي النظم الإيكولوجية البحرية مع مراعاة البعدين الإقتصادي والإجتماعي دون اختلال.

تعتبر مصر أحد الدول المعرضة لتدهور البيئة البحرية، والمهددة بغرق المدن الساحلية الناتجين عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية بشكل كبير، ومن ثم إلحاق الضرر بكافة القطاعات المعتمدة علي البيئة البحرية وعلي رأسها السياحة الشاطئية والبحرية، والتي تعد أحد أهم أنواع الأنماط السياحية التي تجتذب عددا كبيرا من السائحين من مختلف دول العالم إلي المقصد السياحي المصري. الأمر الذي يدعو الحكومة المصرية إلي الإعتماد علي الإتجاهات التنموية الجديدة، كالإقتصاد الأزرق لضمان استدامة كافة القطاعات المتعلق أنشطتها به وفي أولوياتها القطاع السياحي باعتباره أحد الدعائم الهامة للإقتصاد المصري. هذا ويعد الإقتصاد الأزرق أحد التوجهات الإقتصادية حديثة العهد ذات المنظور البيئي للإستثمار في الموارد المائية، التي تسعي إلي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الهدف الرابع عشر المختص بالحياة تحت الماء الذي تبنته الأمم المتحدة للحفاظ علي الموارد البحرية واستغلالها بشكل متواصل ومستدام، ولذلك ترتبط الأهداف الخاصة بالإقتصاد الأزرق بأغلبية أهداف التنمية المستدامة. هذا ويولي الإقتصاد الأزرق أهمية كبيرة بإستدامة الموارد الساحلية والشاطئية التي من بينها السياحة الساحلية، نظراً لأهميتها في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية وإحداث تحولات جوهرية في تقليل الأثر البيئي المتولد من الأنشطة السياحية الترفيهية(أبو زيد وفوزي،٢٠٢٢).

تتميز مصر بتنوع الأنماط السياحية بها إلا أن للسياحة الشاطئية أهمية خاصة، نظرا لإستحواذها علي حوالي ٩٠٪ من حركة السياحة الوافدة إلي مصر(زغلول، ٢٠٢٣)، وعلي الرغم من إمتلاكها العديد من المقومات التي تدعم اقتضاء إعتمادهاعلي الإقتصاد الأزرق كوسيلة لتعزيز استدامة الأنشطة الخاصة بالسياحة الزرقاء– حيث تتمتع بالعديد من الموارد والإمكانات البحرية علي طول سواحلها الشمالية والشرقية لمسافة تمتد تقريبا إلي ٢٩٣٦ كم، فضلاً عن امتلاكها لأهم ممر ملاحي في العالم، و٥٥ ميناء متنوع ما بين موانئ تجارية وتخصصية(وزارة النقل المصري: قطاع النقل البحري، ٢٠٢٢)، بالإضافة إلي عدد اربع عشرة بحيرة–، إلا ان السياحة الزرقاء لم تحتل المكانة المثلي داخل القطاع السياحي المصري(زغلول، ٢٠٢٣)، وقد أرجع سلومة(٢٠٢٣) ذلك إلي وجود العديد من المعوقات والمشكلات مثل عدم الوعي بأهمية تطبيق معايير الإقتصاد الأزرق علي المستوي الحكومي في القطاع السياحي، وعدم الإكتراث بالشكل الكافي بتطوير الموانئ السياحية وتراجع معدلات التشغيل اللوجيستي لها مع قصور التسويق لها، بالإضافة إلي إعطاء الأولوية لتنمية البحر الأحمرعلي حساب البحر المتوسط، وأخيراً عدم وجود ظهير خدمي جاذب لخدمة السائحين في المدن السياحية. هذا وقد تمت دراسة مدى فاعلية الإقتصاد الأزرق لزيادة معدلات الحركة السياحية والدخل القومي بالقطاع السياحى المصرى في الأدبيات السابقة؛ مع ذلك لم يتم استكشاف العلاقة بين آليات التحول للإقتصاد الأزرق وتعزيز التنوع البيولوجي وإدارة الموارد السياحية المائية لتعظيم الدور الذي تقوم به السياحة الزرقاءفي التنمية المستدامة.

الإطار النظري

مفهوم الإقتصاد الأزرق

تعددت التعريفات التي تناولت الإقتصاد الأزرق منذ بداية ظهور هذا المفهوم كاتجاه تنموي مستدام، والذي نوقش لأول مرة عام ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو(بوغفالة وأخرون،٢٠٢١؛ خطاب، ٢٠٢٠)، ما بين كيفية التعامل مع أزمات المياة العالمية وتنمية الإقتصاد البحري بشكل مبتكر (Wenheal et al.,2019) ، والإستغلال المستدام لموارد المحيطات لتحسين سبل العيش للدول الجزرية(The World Bank.,2022)، ومدي مساهمة البحار والمحيطات في نمو إقتصاديات الدول (Middlebury Institute of International Studies.,2020)، أو من وجهة النظر الخاصة بكيفية التوصل إلي ممارسات من شأنها تعظيم التوازن والمرونة بين الأنشطة الإقتصادية البحرية مع الحفاظ علي جودة النظم البيئية للبحار والمحيطات (United Nations Conference on Sustainable Development,2021)، فيما ركز تعريف European commission(2018) علي القطاعات والصناعات الإقتصادية الناشئة المتعلقة بالبحار والمحيطات والسواحل. وبذلك يتلخص تعريف الإقتصاد الأزرق في السعي لدعم وتعزيز تخطيط الإدارة المستدامة لكافة الأنشطة(سواء كانت سياحية أو غيرها) المعتمدة بشكل اساسي علي الموارد المائية(محيطات–بحار–بحيرات–سواحل–أنهار–مياة جوفية)، من أجل تحقيق العدالة في تنمية واستغلال تلك الموارد، وتعظيم فرص التوسع في إستثمار الثروات المائية في مجالات التنمية المستدامة بما يضمن النظم الرقابية لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، مع إعطاء الأولوية لدمج ركائز الإستدامة في مفهوم واحد من حيث نمو العوائد الإقتصادية للمدن الشاطئية وخاصة النامية، وتحسين معيشة ورفاهية أفراد المجتمع المحلي والحد من فقر المجتمعات الساحلية، من خلال تحفيز السياسات الإستثمارية وابتكار نماذج عملية لخلق فرص توظيفية لهم، والحفاظ علي هويتهم، مع مراعاة احتياجاتهم وشمولهم في كافة الأنشطة الساحلية والبحرية، وأخيراً الحفاظ علي البيئة وندرة الموارد وتطوير جودة الحياة البحرية والشاطئية (Olteanu and Stinga.,2019; Bhattacharya and Dash.,2020; Lazar and Bostan., 2020; Lee et al., 2020; Praptiwi et al.,2021)

تتنوع الأنشطة الإقتصادية التي يتناولها ويهتم بها هذا النوع من الإقتصاد، ما بين قطاعات قائمة مثل الصيد وإقامة المزارع والمصايد السمكية وتربية الأحياء المائية، النقل والشحن البحري، التعدين والتنقيب البيولوجي، محطات خدمات وبناء وإعادة تدوير السفن الخضراء، مشروعات تحلية وتخزين المياة، الموانئ الخضراء–سياحة اليخوت–، المحميات البحرية(السياحة البيئية) وكافة أنشطة السياحة الشاطئية والرياضات البحرية(الصوابي،٢٠٢١؛ بوغفالة وأخرون، ٢٠٢١؛ بن عباس ولعور، ٢٠١٩). وقطاعات ناشئة مثل نقل وتوليد الطاقة المتجددة البحرية، التكنولوجيا الحيوية الزرقاء والإستثمار في الكربون الأزرق، التعليم والبحوث البحرية (بومعرافي وبوبو،٢٠٢٣؛ خطاب، ٢٠٢٠)، إلي جانب الأنشطة المتعلقة بتذوق الأطعمة ومنتجات المأكولات البحرية بما يدعم الحفاظ علي التراث الشعبي للمجتمعات المحلية(زغلول،٢٠٢٣؛ Lazar and Bostan,2020؛الحسنين،٢٠١٨). يتضح مما سبق مدي إمكانية الإعتماد علي الإقتصاد الأزرق كإستراتيجية مستدامة لتخطيط الأنماط السياحية السابق ذكرها، ومدي مساهمتة في الحفاظ علي أصالة النظم البيئية البحرية التي في جوهرها عنصر جذب لممارسة كافة الأنشطة السياحية البحرية، وتعظيم الإستفادة من الإمكانات الإقتصادية للمناطق الساحلية والدول الجزرية، بما يتوافق مع الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي يختص بالحياة تحت الماء. ونظراً لما تواجهه المسطحات المائية من مخاطر تتعلق بالتغيرات المناخية، وما تشهده من تلوث هذا بالإضافة إلي الإفراط في استغلال مواردها البحرية، ظهرت الحاجة إلي وجود أداة ومفهوم اقتصادي دائري يقضي علي التعارض بين إستدامة الأنشطة البحرية وتعظيم الكفاءة الاقتصادية لاستغلال كافة موارد البيئة البحرية للمجتمعات الساحلية المحلية استغلالاً

أمثل (Praptiwi et al.,2021 ;Lazar and Bostan,2020 ;The Economist Intelligence Unit,2020، نور الهدي وأفلفيز، ٢٠١٩). والجدير بالذكر ان استراتيجيات الإقتصاد الأزرق تعد جزءً اصيلاً من تلك الخاصة بالاقتصاد الأخضر، وذلك لإرتكازها علي تحقيق نفس الأهداف من خلال المساهمة في التخفيف من حدة وآثار التغيرات المناخية ومواجهة مخاطر التلوث، واستدامة الموارد البيئية وخلق اكبر استفادة منها، هذا بالإضافة إلي تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ومعالجة الأزمات الإقتصادية بكفاءة وتقليل حدة الفقر(Olteanu and Stinga.,2019). ولكن يكمن الإختلاف الجوهري بينهما في نوع الأنشطة التي يتناولها كلا منهما، حيث يركز الإقتصاد الأخضر علي وفرة الموارد الطبيعية وتلبية احتياجات كافة سكان الأرض، بينما يعالج الإقتصاد الأزرق إشكالية استدامة قطاع السياحة الساحلية وجميع الموارد المتعلقة بالبحار والمحيطات وفرص العمل المرتبطة بهما وكل ما يتعلق بسكان هذه المناطق فقط. ونتيجة لإنبثاق الأهداف العامة للإقتصاد الأزرق من نظيره الأخضر يتم الإشارة له أحيانا بالجانب الأزرق من الإقتصاد الأخضر(Sikhunyana&Mishi.,2023؛زغلول، ٢٠٢٣؛ نسيمة،٢٠٢٢؛ Kendil.,2021؛بن عباس ولعور،٢٠١٩)

متطلبات وآليات التحول للاقتصاد الازرق في المجال السياحي

تتبع المتطلبات الخاصة بتفعيل دور الإقتصاد الأزرق في التنمية السياحية المستدامة من الأربع ركائز التي يعتمد عليها هذا المفهوم وهي: الإستخدام المستدام لكل ما يتعلق بالأنظمة الإيكولوجية للموارد المائية، التكامل بين القطاعات المختلفة والأنشطة ذات الصلة بهذة الموارد، خلق وإيجاد قيمة إقتصادية وإجتماعية مضافة، تعظيم كافة الإستثمارات المتعلقة بالإمكانات البحرية والساحلية المستغلة وغير المستغلة، مع عدم إغفال عنصر المشاركة لكل المعنيين وأصحاب المصالح المشتركة علي كافة كل المستويات وفي جميع المراحل(بومعرافي وبوبو،٢٠٢٣؛ نسيمة، ٢٠٢٢؛ مجاهد، ٢٠٢٠):

الشفافية والتعاون في توفير وإتاحة المعلومات للمستثمرين وعرض كل البيانات الخاصة بالأنظمة الإيكولوجية وجودة المياة للمناطق الساحلية، وكذلك توضيح المخاطر المحتملة جراء الانشطة السياحية الاستثمارية المخططة تخطيطاً عشوائياً لتشجيع التحول للاقتصاد الأزرق(سفيان وشريط، ٢٠٢١)، مع تشجيع الشراكة بين القطاع السياحي الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية –هيئات المجتمع المدني– (مجاهد، ٢٠٢٠). أشار كل من خطاب(٢٠٢٠) و(٢٠١٩)Tonazzini et al إلي متطلب تقييم المشكلات الخاصة بكل قطاع سياحي في كل محافظة وإقليم ساحلي علي حدة، مع إيجاد حلولاً مستدامة قابلة للتعديل، لكي تتناسب آليات التنفيذ مع كل بيئة ساحلية، مع ضرورة التكامل بين الجهات التنفيذية الحكومية وإشراك السكان المحليين في عمليات التقييم وتحديد الإحتياجات وكافة الخطط والسياسات. بينما تناول أبو زيد وفوزي(٢٠٢٢) المتطلب الخاص بالتخطيط المكاني البحري المستدام والمتكامل لإستخدامات الأراضي الساحلية والحفاظ علي الغطاء النباتي، وإحداث التوازن بين كافة الأنشطة الإقتصادية وبين مطالب التنمية المستدامة والمحافظة علي الموارد البحرية في ظل ندرتها وزيادة الضغط علي استخدامات السواحل للأغراض والأنشطة السياحية، مع تحديد مناطق المحميات البحرية وكذلك مناطق استخراج الغاز والنفط ومصائد الأسماك واستخدامات الموانئ والأنشطة الصناعية الخاصة باستكشافات الغاز والنفط ، وذلك من اجل الحد من الصراعات والنزاعات التي تنشأ لإستخدام نفس المنطقة البحرية بحيث لا يجور نشاط علي آخر(الصوابي،٢٠٢١)، مع ضرورة القيام بالتقييم الإقتصادي والبيئي للأستخدام المباشر وغير المباشر للموائل والنظم البحرية وخاصة غابات المانجروف والشعاب المرجانية والأعشاب البحرية، وكذلك تقييم وتحليل المخاطر المتولدة عن ممارسة الأنشطة والأنماط السياحية في كل منطقة ساحلية بشكل جزئي وكلي(زغلول،٢٠٢٣). وقد أشار كلا من بومعرافي وبوبو(٢٠٢٣) إلي المتطلب الخاص بضرورة وضع خطة ذات اولويات واضحة بكافة الأنشطة التي تدعم الهدف ال ١٤ للتنمية المستدامة، مع تقديم الدعم الحكومي للمشروعات

الاستثمارية التي تدعم التحول للاقتصاد الازرق وتعزيز تطبيقات السياحة الزرقاء والحفاظ علي التنوع البيولوجي، مع مراعاة متطلبات النمو الاجتماعي والإقتصادي للدول الجزرية والمدن الساحلية(بن عباس ولعور،٢٠١٩)، وأيضاً دعم ريادة المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة التي تقدم حلولا ابتكارية ذات تأثير ايجابي علي البيئة البحرية والأنظمة الإيكولوجية، عن طريق تحديد مصادر تمويلية ومخصصات مالية للتحول إلي الإقتصاد الأزرق (Lee et al.,2020; Bethel et al.,2021). وأخيراً وضع تشريعات وقوانين صارمة لضمان التنمية السياحية المستدامة، مع تفعيل تطبيق البرامج الخاصة بتعظيم الممارسات البيئية الإيجابية ورفع الوعي البيئي لكل من السائحين والعاملين بالقطاع السياحي وأفراد المجتمع المضيف وأخيرا المسئولين عن إدارة الشواطئ والمراسي السياحية كبرنامج الراية الزرقاء(الجميل وأخرون،٢٠٢٢).

تحديات التحول للاقتصاد الأزرق وخاصة فيما يخص القطاع السياحي المصري

تواجه مصر العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه معظم القطاعات ذات الصلة بالإقتصاد الأزرق ومنها: وفقاً لبيانات الاتحاد من أجل المتوسط(٢٠٢١) تعد النفايات البحرية وخاصة التلوث البلاستيكي احد اكبر التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي البحري في مصر. كما يعتبر التسرب النفطي والمخلفات الزيتية من أكثر التحديات التي تواجه السواحل المصرية، لتكرار الحوادث الناتجه عن عدم اتباع ممارسات مستدامة في منصات أستخراج النفط وتفريغ الناقلات النفطية، والتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة ومكافحة البقع الزيتية، الأمر الذي يؤثر علي النظم الايكولوجية والمحميات الطبيعية البحرية، ونفوق العديد من الطيور المهاجرة والكائنات البحرية، وبالتالي تضرر القطاعات الاقتصادية المعتمدة علي تلك الموارد البحرية وأيضاً التهديد بتوقف الأنشطة الخاصة بالسياحة الرياضية(Sarhan.,2021 ،إبراهيم وأخرون، ٢٠١٩).

كما يعد القصور وغياب الرؤية المتكاملة فيما يخص إدارة المناطق الساحلية والشاطئية في مصر أحد المعوقات التى لا يمكن إغفالها، نتيجة التضارب والتداخل وعدم التنسيق المؤسسي بين الإختصاصات والقرارات الصادرة من الوزارات والجهات الحكومية –وزارة الموارد المائية والري، والنقل، والهيئات الخاصة بحماية الشواطئ والتنمية الصناعية–ذات الصلة بالنشاط السياحي في المناطق الساحلية وعلي رأسها وزارة البيئة(أبو زيد وفوزي،٢٠٢٢). وعلي الرغم من قيام الحكومة المصرية بوضع الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عام ٢٠٠٩ إلا إنها لم تدخل قيد التنفيذ التام حتي الآن. هذا بالإضافة إلي عدم وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة المناطق الإقتصادية علي طول سواحل مصر مع تحديد الأدوار والمسئوليات الخاصة بكل جهة، تعزيزاً لتطبيق السياسيات الخاصة بالإقتصاد الأزرق(عبد الرسول، ٢٠١٧). وكذلك تسارع عمليات التنمية الصناعية والعمرانية العشوائية في المناطق الساحلية، وخاصة الساحل الشمالي ومحور القناة وزيادة أعمال التكريك بهذة المناطق مما يُعجل بحدوث ظاهرة تآكل الشواطئ(Ali&El-Magd.,2016;Abdelaty.,2021) ، وهو الأمر الذي أكدتة البيانات الصادرة عن بعض الجهات الدولية بنحر الشواطئ المصرية بمتوسط١.٠ متر كل عام في الفترة ما بين ١٩٨٤–٢٠١٦(Heger et al.,2022)، مما ينذر بأخطار إقتصادية جمه نتيجة غرق أو فقدان أجزاء من بعض هذه المدن الساحلية، وما يترتب علية من نزوح أفراد السكان المحليين وفقدان الوظائف السياحية، وتأثر المشروعات والإستثمارات السياحية والممتلكات، وبالتبعية انخفاض عوائد الإيرادات السياحية والضرائب.

وكذلك ضعف الرقابة والتمويل الحكومي الموجه للإنفاق علي المحميات البحرية. إلي جانب عدم إنفاذ وتطبيق القوانين البيئية بصرامة لتوفير بيئة ملائمة ومستدامة لكافة مجموعات التنوع البيولوجي وحماية هذه المحميات من التدهور وخاصة

الطيور المائية المهاجرة(أبو زيد وفوزي،٢٠٢٢). فعلي سبيل المثال تم تشكيل لجنة وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عام ١٩٩٤ إلا أن هذه اللجنة ليس لديها تفويض رقابي أو تشريعي محدد علي المناطق الساحلية ولذلك تم إعادة تشكيل هذه اللجنة لمحاولة تفعيلها عام ٢٠٠٧ إلا أن سلطاتها محدودة جدا حتي الآن.

وأيضاً الفجوة وعدم التوافق بين السياسات السياحية التعليمية من جهة، والمهارات والإحتياجات السوقية سريعة التطور لقطاعات الاقتصاد الأزرق من ناحية أخري، بما يتوافق مع المتطلبات الخاصة بكل إقليم سياحي ساحلي علي حدة، وكذلك القصور في قدرات البحث العلمي للموائمة بين الجهود الإبتكارية والإحتياجات التوظيفية، تحقيقاً للمتطلب الاجتماعي الخاص بالاقتصاد الأزرق من حيث دمج وإشراك افراد المجتمع المحلي في الأنشطة السياحية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق. هذا بالإضافة إلى عدم وعي وضعف ثقة السائحين بأهمية البرامج الخاصة بالعلامات البيئية الساحلية والبحرية يؤدي إلي تجاهل الجهود الترويجية بالحصول علي مثل هذه العلامات، وبالتالي عدم إقبال أصحاب المشروعات والمستثمرين السياحين ببذل الجهد والعناية للحصول عليها لتكلفتها الفائقة دون جدوي من وجهة نظرهم(الجميل وأخرون،٢٠٢٢). هذا إلى جانب القصور في إعداد وتقديم برامج توعوية لأفراد المجتمع المحلي للحث علي ضرورة حماية التراث وموارد السياحة البيئية والقطاعات القائمة علي الإقتصاد الأزرق، مع التركيز علي قيمتها في كل منطقة والتأكيد علي الحفاظ علي هوية المطبخ المحلي الساحلي المصري، مع الإهتمام بالطابع الهندسي المعماري لكل منطقة، فمهما قامت الدولة بجهود وإصدار قوانين وتشريعات دون الإهتمام بدمج وتغيير وتعديل سلوك أفراد السكان المحليين في المناطق السياحية الساحلية لن تؤتي ثمارها(Tonnazzini, 2019).

هذا بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع سياحية متوسطة وصغيرة مؤثرة وقائمة بالكامل علي افراد السكان المحليين الأصليين في المناطق الساحلية، الأمر الذي أدي إلي عزل المجتمع عن التنمية السياحية حيث وجد أن الغالبية من المشروعات السياحية القائمة في قطاع السياحة بالبحر الأحمر لمستثمرين غير محليين ومشروعاتهم تقتصر علي خدمات الضيافة والمطاعم والمقاهي والبازارات فقط(خطاب،٢٠٢٠).

علي الرغم من جهود الدولة المصرية لتشجيع سياحة اليخوت ووضع الخطط لتحويل معظم الموانئ المصرية إلي موانئ خضراء، للمساهمة في تحقيق التوافق بين الأهداف البيئية والإقتصادية تطبيقاً للإقتصاد الأزرق، لازال هذا الإتجاه التنموي يعاني من عدة عقبات تحول دون تطبيقة، منها عدم وجود تشريعات تضع قيود بيئية صارمة للحد من الإنبعاثات الصادرة سواء عند تثبيت السفن واليخوت علي أرصفة الموانئ أو الإجراءات الخاصة بتصريف مياة صابورة اليخوت في مياة الموانئ، وكذلك عدم وضع آلية لإجبار اليخوت علي استخدام منصات الطاقة الكهربائية المعتمدة علي الطاقة الشمسية الموجودة علي أرصفة الموانئ ، هذا بالإضافة إلي ضعف الإستثمارات الموجهة لإقامة المشروعات الصديقة للبيئة داخل الموانئ(Mohamed and El-Dine.,2020)، إلي جانب المشكلات الخاصة بجمود أسعار رسوم الموانئ والخدمات اللوجيستية وانحسار معدلات التشغيل والأداء اللوجيستي للموانئ المصرية بوجه عام وتصنيفة بالأداء المتوسط، وذلك فيما يتصل بعمليات التخليص الجمركي وجودة البنية التحتية (سلومة،٢٠٢٣).

أشار زغلول (٢٠٢٣) إلي التحديات الخاصة بالتخطيط للمرافق اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية الخاصة بمواقع الصيد في المناطق السياحية الأمر الذي يؤدى إلي تدهور الموارد السمكية فيما عدا مينائي عتاقة والطور. وبشكل عام تعاني معظم المناطق السياحية الساحلية وخاصة النائية من نقص في خدمات النقل والطاقة والصحة ومرافق الترفية والتسلية حيث لا يوجد إهتمام إلا بخدمات الطرق فقط. فضلاً عن التحديات الخاصة بالتغيرات والتقلبات المناخية ومدى

تأثر كافة الأصول والمقومات الطبيعية بالمناطق الساحلية بهذه التغيرات، سواء إمكانية التعرض للغمر، أو تآكل ونحر الشواطئ الرملية وما ينتج عنهما من إنخفاض أعداد الشواطئ الملائمة للإرتياد، أو إرتفاع درجات الحرارة والرطوبة بصورة مؤثرة علي تجربة وراحة السائح (الصوابي، ٢٠٢١؛ خليل،٢٠١٩)، وكذلك تعرض الشعاب المرجانية إلي ظاهرة الإبيضاض سواء نتيجة الارتفاع في درجات الحرارة أو التذبذب في كميات الأمطار وتأثيرها علي درجة ملوحة مياة البحر مما يهدد بفقدانها، وتعرض بعض أنواع الأسماك واللافقاريات المعتمدة عليها كمآوي ومصد رئيسي للغذاء للهلاك والموت، مما يؤثر بالسلب علي سياحة الغوص بشكل كبير(Serhan,2021). هذا بالإضافة إلي الإرتفاع الملحوظ في منسوب سطح البحر والتغير في المفاجئ في اتجاهات وسرعة الرياح مما يعوق من ممارسة كافة الأنشطة السياحية الترفيهية والرياضية وصيد الأسماك، وايضا التغير في خرائط انتشار الامراض والاوبئة مما يؤدي الي التغير في استجابة السائحين تجاه تلك المتغيرات وتجنب المقاصد السياحية المتأثرة بتلك الظروف المناخية غير المواتية اكثر من غيرها(سباعي وعيادة،٢٠٢٢؛ إبراهيم، ٢٠٢٠).

يعد التخطيط والممارسات السياحية غير المستدامة فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالغوص وتعرض الشعاب المرجانية للدمار في منطقة البحر الأحمر علي وجه التحديد أحد تحديات التحول للإقتصاد الأزرق، نظرا لعدم وجود نظام رقابي صارم بشأن مراعاة الطاقة الإستيعابية لعدد الرحلات في مواقع الغطس بالمنطقة للحفاظ علي الشعاب المرجانية كمورد طبيعي للاجيال القادمة(Serhan,2021). والتركيز فقط علي الرقابة علي المواصفات الخاصة بمحطات شحن الهواء المضغوط الخاص بملئ وتفريغ اسطوانات الأكسجين للتأكد من عدم استخدام الغازات التي تضر بالبيئة البحرية مثل النيتروكس وإصدار إرشادات للغواصين بكيفية التعامل مع الشعاب المرجانية. وأخيراً الإستغلال المفرط للموارد البحرية كنتيجة للنمو المطرد في التعداد السكاني لمواجهة التحديات الخاصة بنقص الغذاء، وانتشار كافة الممارسات المنافية لمبادئ استدامة تلك الموارد بسبب غياب الرقابة والرصد المستمر سواء لأساليب الصيد غير المشروعة أو استهداف الكائنات البحرية المهددة للإنقراض وفقا للتقرير الصادر عن الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة عام ٢٠١٥(خطاب،٢٠٢٠). وكذلك المخلفات الناتجة عن الصرف الصناعي والزراعي والصرف الصحي غير المعالج من السفن واليخوت، والذي يؤثر بدوره علي درجة ملوحة مياه البحر سواء بالزيادة أو النقصان، وانتشار بعض من النباتات الكائنات والفصائل البحرية غير المتوطنة(المجتاحة أو الغازية) مما يحدث اختلالاً في التوازن البيئي البحري وفقدان التنوع البيولجي وحدوث خسائر اقتصادية جمه، هذا بالإضافة إلي النقل البحري وتهالك السفن واستخدامات المراسي بشكل خاطئ واستخدام المعدات المستهلكة غير الصالحة للإستخدام والإعتماد علي الوقود الأحفوري حتي الأن ذو التأثير السلبي علي جودة بيئة الموانئ، ودمار البيئة البحرية الصالحة لنمو الشعاب المرجانية وموت الطحالب البحرية وبالتالي التأثير سلباً علي اصالة البيئة البحرية المصري(Mahrous et al.,2019). بالإضافة إلي تسرب النفايات الكيمائية سواء من الناقلات أو الصناعات الكيمائية وخاصة في خليج السويس الأمر الذي يؤثر علي الكائنات البحرية وصحة المواطنين والسائحين علي حد سواء(خطاب،٢٠٢٠؛ مجاهد،٢٠٢٠)

يتضح مما سبق أن معظم التحديات التي تواجه الدولة المصرية فيما يخص معظم القطاعات ذات الصلة بالإقتصاد الأزرق إما إنها تحديات تتعلق بإجراء مزيد من الحوكمة أو الإفتقار إلي التخطيط المستدام من الأساس.

العلاقة بين الإقتصاد الأزرق وظهور مصطلح السياحة الزرقاء

تزامن ظهور مصطلح السياحة الزرقاء مع مفهوم الإقتصاد الأزرق، حيث يتم اعتبار السياحة الزرقاء مرادفاً لكافة الخدمات السياحية المرتبطة بشكل مباشر بالسياحة الشاطئية والترفيهية والأنشطة البحرية والرياضية التي تتم في المناطق الساحلية، أو بشكل ثانوي من خلال جميع العلاقات المتبادلة الناتجة عن إقامة السائحين للأغراض الملاحية المتعلقة باستخدامات المراكب واليخوت والأرصفة والمراسي داخل الموانئ السياحية وفي أعالي البحار (Sharafuddin and Madhavan,2020;Kabil et al.,2021;Hyytianen et al., 2022;Silveir and Brito,2023)، والجدير بالذكر ان مصطلح السياحة الزرقاء قد توسع ليشمل أيضاً الجهات الحكومية المسئولة عن إدارة ومراقبة السياحة البحرية والمؤسسات غير الربحية والمنظمات البيئية المهتمة بمثل هذه الأنشطة، هذا بالإضافة إلي جميع الأعمال الموكلة إلي وكالات وشركات السياحة والسفر الخاصة بتنظيم وحجز الرحلات البحرية، ومراكز الغوص وتأجير معدات ركوب الأمواج الشراعية وموردو معدات الصيد(سلومة،٢٠٢٣ Bhattacharya and Dash,2020). وقد ساهم الإهتمام بتطبيق برنامج الراية الزرقاء وكذلك ظهور المبادرات ذات المردود البيئي الإيجابي علي البيئة البحرية في إرساء المعايير الخاصة بالسياحة الزرقاء، والذي يعد من أهم البرامج الخاصة بالعلامات البيئية المهتمه بالقضايا السياحية الساحلية المرتبطة بإدارة النفايات والتخطيط الساحلي وحماية الأنظمة البيئية، والذي أكتسب شهرة واسعة من قبل المقاصد والسائحين لدرجة استخدامة كعنصر ترويجي كدليل علي جودة البيئة الشاطئية لهذه المقاصد(الجميل وأخرون،٢٠٢٢). وبذلك تعتبر السياحة الزرقاء واحدة من القطاعات الرئيسية التي يمكن إدارتها واستغلالها وتطبيق مبادئ الإقتصاد الأزرق عليها وتعظيم دورها في حماية وصون كافة الموارد المائية، ويتميز هذا الإتجاه السياحي بتأثره وتأثيره في معظم الأنشطة الإقتصادية المتصلة بالإقتصاد الأزرق(العلامي وأخرون، ٢٠٢٣).

مبادئ وأهمية السياحة الزرقاء للمقاصد السياحية

١- وضع سياسات مستدامة للتنمية السياحية من المنظور الإجتماعي، بمعني وجوب مساهمة الأنشطة السياحية البحرية في تقليل حدة الفقر وتحسين مستوي رفاهية السكان المحليين ومستويات دخولهم مع مراعاة خلق فرص عمل ملائمة تهدف إلي تحقيق العدالة في في توزيع الدخل، والحفاظ علي صحتهم(Olga et al.,2021).

٢- إعتماد كافة الأنشطة السياحية البحرية والساحلية علي التكنولوجيا والطاقة النظيفة، وقد أعطي مجاهد(٢٠٢٠) مثالاً بأن يتم وضع بعض الإشتراطات لحصول الفنادق التي توجد في المدن الساحلية علي التراخيص اللازمة للتشغيل بضرورة الإعتماد علي استخدام محطات تحلية المياة التي تعمل بمصادر الطاقة المتجددة البحرية وهكذا، مع الإلتزام بالإجراءات الخاصة بإعادة تدوير المخلفات والتخلص بشكل مرحلي من مصادر الطاقة غير المتجددة، مع ترسيخ السياسات الحكومية لإتجاهات ورؤية الإقتصاد الأزرق المستدام(العلامي وأخرون،٢٠٢٣).

٣- إشراك ودمج اصحاب المصلحة من المجتمع والسلطات المحلية في عمليات صنع القرار، مع إعطاء أولوية قصوي لرفع الوعي المجتمعي والتعليم السياحي البيئي(Castillo et al.,2021)، هذا بالإضافة إلي إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتشجيعهم علي ضرورة إتباع الممارسات الصديقة البيئة في الصناعات والحرف اليدوية المعتمدة علي الموارد البحرية(الحسنين، ٢٠١٨).

٤- وضع مؤشرات قابلة لقياس معايير السياحة الزرقاء المتسقة مع الأهداف والغايات الخاصة بالإقتصاد الأزرق وتقييم نتائج الأداء باستمرار بما يضمن تجنب توقيع اي غرامات بيئية قد تقع علي المنشآت السياحية والفندقية(بن عباس ولعور،٢٠١٩).

٥- استدامة تطبيق الحزم المتعلقة بالحوافز الإبتكارية لدعم وتعزيز التحول لمفهوم السياحة الزرقاء مثل التسهيلات الضريبية والإستثمارية والإعانات، وإصدار التشريعات والقوانين الملائمة، مع وضع المعايير والإرشادات والممارسات القابلة للتطبيق، والتوسع في عقد الإتفاقات والمعاهدات الوطنية والدولية التي من شأنها ترسيخ مفهوم الإقتصاد الأزرق، وأخيراً تيسيير التعاون الحكومي والشفافية في تبادل وإتاحة المعلومات والبيانات (Matthew et al.,2018).

٦- تعزيز حماية الموارد السياحية البحرية، وتحقيق منافع مباشرة وغير مباشرة سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية، مما يؤدي إلي تحقيق جودة التنوع في قاعدة العرض السياحي المصري وزيادة معدلات الإشغال والحركة السياحية علي البيئات البحرية المصرية (العلامي وأخرون، ٢٠٢٣)

٧- مراعاة تحقيق التوازن بين كافة الأبعاد المتعلقة بالإستثمار الأمثل للموارد السياحية البحرية من أبعاد بيئية وإقتصادية وإجتماعية(Olga et al.,2021) .

يتضح مما سبق مدي الإرتباط بين مفهومي الإقتصاد الأزرق والسياحة الزرقاء، وانبثاق مبادئ الأخيرة من الإقتصاد الأزرق وانسجام كلاهما مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أشار الحسنين(٢٠١٨) إلي وجود توقعات تشير إلي إمكانية تحقيق السياحة الزرقاء لقيمة مضافة للإقتصاد الأزرق بنسبة قد تصل إلي ٢٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠ علي مستوي العالم.

مؤشرات تبني مصر لإستراتيجية الإقتصاد الأزرق

عام ٢٠٠٧ قامت الحكومة المصرية بتأسيس وزارة السياحة لغرفة الغوص والأنشطة البحرية بهدف حماية التنوع البيولوجي للبيئة البحرية الفريدة لسواحل البحر الاحمر المصري، من خلال التعريف بالممارسات المستدامة والتقليل من التأثيرات السلبية على الحياة البحرية، وبالأخص الشعاب المرجانية(خطاب،٢٠٢٠). وقد حرصت الحكومة علي اتخاذ بعض التدابير لتنمية الإقتصاد الأزرق والتي من بينها تطوير وتقديم الدعم للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البحرية، والحفاظ علي التنوع البيولوجي، والتشجيع علي عقد المزيد من بروتوكولات التعاون الدولية الخاصة بمجالات الإقتصاد الأزرق(سلومة، ٢٠٢٣). كما تم تبني المشروع القومي للتوسع في زراعة الأشجار البحرية وخاصة المانجروف لما له من دورٍ هامٍ في الحفاظ علي الاتزان البيئي منذ عام ٢٠١٤ علي طول سواحل البحر الأحمر بمناطق سفاجا، وحماطة وشلاتين بالإضافة إلي محمية "نبق" بمحافظة جنوب سيناء، واعتبار هذا المشروع احد الأدوات التي تنتهجها الدولة المصرية لحماية شواطئها من التآكل والغمر الناتجين عن التغيرات المناخية هذا بالإضافة إلي تقليل حدة الملوحة الزائدة لمياة البحر، وتحويل المنطقة إلى أحد المقاصد السياحية البيئية، مع ارتباط هذا المشروع بتحسين الاوضاع البيئة للقرى الريفية للصيادين والعاملين بمشروع زراعات المانجروف(المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية،٢٠١٥). وقد بدأت الجهود الفعلية من جانب الدولة المصرية لتطبيق استراتيجيات الإقتصاد الأزرق عام ٢٠١٩، من خلال تركيزها علي توقيع الإتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود مع دول الجوار من الجانب الشرقي والشمالي، مما يعظم من الإستفادة من الثروات الطبيعية في منطقة البحر الأحمر. وإيماناً من الحكومة المصريه بأهمية الإقتصاد الأزرق والقطاعات المرتبطة به باعتبارة دافعاً رئيسياً لعجلة التنمية الإقتصادية والسياحية، تم البدء في التمهيد لإتخاذ عدة خطوات جدية لتحقيق الهدف ٧/١٤ المُعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الخاص بزيادة

العوائد الإقتصادية من خلال الإدارة المستدامة للموارد البحرية بحلول عام ٢٠٣٠ بالإشارة إلي السياحة البحرية والساحلية، وذلك بالقيام بتنظيم واستضافة المؤتمر الدولي لمنتدي الإقتصاد الأزرق عام ٢٠٢٠، بغرض وضع سياسات محددة وواضحة لتعزيز دورة في التنمية المستدامة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والمحلية للإستثمار في الموارد المائية المصرية(مجاهد، ٢٠٢٠).وبدء الإهتمام بالبنية التحتية اللازمة لتنشيط سياحة اليخوت وتقديم الخدمات التشغيلية اللازمة لليخوت والمراكب من خلال افتتاح أول محطة وقود بحرية علي شاطئ البحر المتوسط في محافظة مطروح عام2021 ، هذا بالإضافة إلي منح السائحين علي متن اليخوت السياحية الإقامة السياحية لمدة ثلاثة شهور بدلاً من شهرمع تبسيط كافة الإجراءات الخاصة بوصول ومغادرة اليخوت في الموانئ والمراين السياحية المصرية(رئاسة مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣).

فضلاً عن اتجاه الحكومة المصرية إلي التنوع في المنتج السياحي المصري والتوسع في جانب العرض السياحي بإضافة العديد من المناطق السياحية إلي خريطة مصر للسياحة الساحلية والبحرية سواء علي سواحل البحر الأحمر أو شبة جزيرة سيناء أو الساحل الشمالي المصري، إلا أن هذا التوجه الحكومي أصابه بعض الخلل من خلال صب التركيز كلة علي منطقة البحر الأحمر وسيناء وإنخفاض الإستثمارات الموجهة إلي سواحل البحر المتوسط حيث أظهرت البيانات الواردة عن الهيئة العامة للتنمية السياحية ان نسبة المشروعات التنموية السياحية في منطقة الساحل الشمالي الغربي لمصر وصلت إلي٠.٥٩٪ في مقابل نظيرتها في منطقة البحر الأحمر والتي تقدر بحوالي ٤٦.٨٪(الهيئة العامة للإستعلامات،٢٠١٦)، مما ينذر بضرورة مراعاة التوازن وإعادة تنظيم المشروعات التنموية الداعمة للسياحة الزرقاء علي كافة سواحل مصر وعدم تركيز الإهتمام بمورد علي حساب مورد أخر. وقامت مصر بتبني بعض المبادرات البيئية البحرية والساحلية بهدف توفير مناخ داعم للتصدي للممارسات السياحية البحرية غير المستدامة، وحماية وصون كافة الموارد البيئية البحرية ومواقع الغوص، والحفاظ علي التوازن والتنوع البيولوجي للكائنات البحرية، من خلال وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع وزراة البيئة المصرية، كمبادرة الحفاظ على السلاحف البحرية عام٢٠١٦ التي اطلقتها غرفة سياحة الغوص والأنشطة البحرية بالتعاون مع محمية البحر الأحمر الطبيعية، ومبادرة الزعانف الخضراء عام ٢٠١٩ في محافظة جنوب سيناء ثم البحر الأحمر، ومبادرة حملة البيئة البحرية بالبحر الأحمر عام ٢٠٢١، ومبادرة تبني مواقع الشعاب المرجانية عام ٢٠٢١، وفي عام ٢٠٢٣ تم افتتاح أول ورشة خاصة بمبادرة مصر للشعاب المرجانية بالبحر الأحمر في مدينة الغردقة بالتعاون مع الوكالة الإمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العالمي للشعاب المرجانية كخطوه هامة لدمج السكان المحليين(القبائل) والمجتمع المدني وشركاء التنمية والقطاع الخاص والجهات والوزارات المعنية لوضع الحلول والمقترحات لمواجهة التحديات الخاصة بحماية المحميات الطبيعية والثروات البيئية البحرية(سباعي وعيادة،٢٠٢٢). بشكل عام يتضح مدي اهتمام الدولة المصرية بسعيها للتوصل إلي تحقيق سبل الإقتصادات المستدامة من خلال الإعتماد علي الإتجاهات التنموية التي تعظم من الأثر البيئي والإجتماعي الإيجابي والتي منها كافة القطاعات الزرقاء وعلي رأسها السياحة الساحلية.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلي تحديد المتطلبات الخاصة بتفعيل الإقتصاد الأزرق للتعرف علي دوره في إدارة الموارد السياحية المائية بقطاعيها البحري والساحلي في المقصد السياحي المصري، وكذلك تحديد آليات تحقيق هذة المتطلبات لتعظيم الدور الذي تقوم به السياحة الزرقاءفي التنمية المستدامة، والتعرف علي التحديات والفرص المتاحة لتطبيق هذا الإتجاه التنموي المستدام في مصر. وقد تم الإعتماد علي البيانات الثانوية المتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، بينما اقتصر الحصول علي البيانات الأولية اللازمة من خلال تصميم استقصاء وتوجيهها لعينة عشوائية بسيطة قوامها ١٣٣ مفردة مكونة من العاملين في وزارة البيئة، وغرفة سياحة الغوص والانشطة البحرية ووزارة السياحة والآثار المصرية، وبعض من العاملين والغواصين بالاتحاد المصري للغوص والانقاذ، وتوزيعها عليهم، وقد تم الاستعانة بالعلامي وأخرون(٢٠٢٣)، Bethel et al.(2021); Kabil et al.(2021) ومجاهد(٢٠٢٠) في تصميم الإستمارة من حيث المعايير الخاصة بقياس متطلبات ومعوقات التحول للإقتصاد الأزرق، وقد تم توزيع الاستمارات إلكترونيا، وبعد تجميع الاستمارات ومراجعتها بلغ إجمالي عدد الاستمارات الصحيحة ١٣٣ استمارة، وذلك بعد إجراء التحليلات الإحصائية الخاصة بالقيم المفقودة والشاذة. هذا وتتكون الاستمارة من خمسة أجزاء:(١) معلومات خاصة بعدد سنوات الخبرة في القطاع السياحي؛ (٢) تحديد متطلبات التحول للإقتصاد الأزرق في المقصد السياحي المصري؛ (٣) آليات تعزيز وتحقيق متطلبات الإقتصاد الأزرق؛ (٤) معوقات التحول للإقتصاد الأزرق فيما يتعلق بالقطاع السياحي المصري؛ (٥) وأخيراً مدي الوعي بأهمية تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء لإيجاد مجموعة من الفرص والمقترحات لمواجهة كافة التحديات في ضوء ماأسفرت عنه الدراسة النظرية والميدانية من نتائج. وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج لتحديد اجابات افراد العينة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات بين موافق بشدة(٥) إلي موافق (٤) إلي محايد (٣) إلي غير موافق (٢) وأخيراً غير موافق بشدة(١)، وذلك طبقا لطبيعة كل مجال من مجالات الإستبيان مما يمكن الحصول علي بيانات متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتي تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها.

الصدق والثبات لأدوات الدراسة: يتضح ثبات وصدق محاور الإستبانة فيما يلي:

ثبات محاور الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث يستخدم هذا المعامل لقياس ثبات أداة جمع البيانات سواء كان تقديرها ثنائي (صفر/١) أو تقديرها متصل كما في حالة مقاييس الاتجاهات التي تؤسس على طريقة ليكرت الخماسي، وكانت النتائج كالتالي: تراوح قيم معامل ألفا كرونباخ بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت قيمة المعامل من ٠,٧ فأعلى دل ذلك على وجود ثبات الاستبانة

جدول(١) قيم ثبات الاستبانة المقدمة للمبحوثين بطريقة ألفا كرونباخ

م	المحور	عدد الاسئلة	قيمة ألفا كرونباخ
١	متطلبات التحول للاقتصاد الازرق لتعظيم دورة نحو القطاع السياحي المصري	١٠	٠,٩٣٣
٢	آليات تنفيذ متطلبات الإقتصاد الأزرق لتعزيز استدامة السياحة الزرقاء	٨	٠,٩١١
٣	معوقات التحول للاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي المصري	١٧	٠,٩٦١
٤	الوعي بأهمية تعزيز مبادي السياحة الزرقاء في المقصد السياحي المصري	٨	٠,٩٣١

يلاحظ من الجدول السابق: أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع محاور الدراسة بين (٠,٩١١- ٠,٩٦١) وهي قيم أعلى من ٠,٧، ومن ثم يمكننا القول بأن جميع محاور الدراسة علي درجة جيدة من الثبات، وهي قيم مناسبة لتحقق ثبات الاستبانة، وهذا يعني أن الأداة صالحة للتطبيق.

صدق أداة البحث (الاستبانة):

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال طريقتين أولهما صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعة ومعاهد السياحة والفنادق وخبراء في وزارتي السياحة والبيئة، لإبداء أرائهم حول مناسبة وانتماء العبارات لمحاور الاستبانة، ولعينة وموضوع البحث والتحقق من سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات، وأن الاستبانة صالحة لقياس ما صممت من أجله، ولقد أبدى السادة المحكمون مجموعة من الملاحظات حول عبارات الاستبانة ،على ضوء ذلك. ومن هنا يمكن القول أنه قد تمت الاستفادة من التحكيم في الاطمئنان إلى صدق الاستبانة، أي أن العبارات كل منها تقيس الغرض الذي وضعت من أجله. وأما الطريقة الثانية للتحقق من صدق الاستبانة كانت من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة الارتباطية بين المحور وعباراته الفرعية حيث تتراوح قيم معامل الارتباط بين –١ و ٠,١ علي أن تكون العبارة صادقة إذا كانت قيمة معامل الارتباط معنوية وأعلى من ٠,٤.

المعاملات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث ثم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق أداة البحث، كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتوزيع نسبة الاستجابة على كل عبارة بالقائمة، والمتوسطات والوزن النسبي لتوصيف محاور الاستبيان بهدف التعرف على مدى تحقق كل عبارة من عبارات الاستبانة، ويحدد المتوسط الوزني بضرب التكرارات في قيمة درجاتها، ثم جمع حاصل التكرارات في قيمتها مثلاً (موافق بشدة خمس درجات – موافق أربع درجات – محايد ثلاث درجات – غير موافق درجتان –غير موافق بشدة درجة واحدة) ثم قسمة المجموع الكلي على عدد من أجابو عن العبارة (خطاب، ٢٠٠٠). تم إجراء كافة التحليلات الإحصائية باستخدام برنلمج SPSS 26 ، وأخيراً عرض النتائج الخاصة بالدراسة وتفسيراتها.

المحور الأول: متطلبات التحول للاقتصاد الازرق لتعظيم دوره نحو القطاع السياحي المصري

جدول (٢) صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

العبارة	معامل الارتباط
العمل على اشراك المجتمع المحلي في حماية النظم البيئية والبحرية المختلفة ورفع الوعي بأهمية الامر	.910**
الشفافية والتعاون في توفير واتاحة المعلومات للمستثمرين السياحيين	.881**
رفع الوعي البيئي لكل من السائحين والعاملين بالسياحة وافراد المجتمع المضيف من خلال ملصقات توعوية تعرض الاثار السلبية للممارسات الخاطئة على الشواطئ والبيئة البحرية	.827**
تفعيل تطبيق البرامج الخاصة بتعظيم الممارسات السياحية والمبادرات البيئية الايجابية	.831**
التشجيع عن الابلاغ عن التجاوزات او المخالفات في مواقع الانشطة البحرية المختلفة	.877**
وضع خطط ذات أولويات واضحة بكافة الانشطة الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط السياحي لدعم الهدف الرابع عشر للتنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)	.774**
الرقابة المتواصلة والمستدامة مع الجهات المختصة بحماية الحياة البحرية والعمل على رصد كل جديد	.789**
التشجيع على عمل شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية فيما يخص انشاء مشروعات سياحية صديقة للبيئة	.776**
يساهم الدعم الحكومي للمشروعات السياحية في تعزيزتطبيقات السياحة الزرقاء والحفاظ على التنوع البيولوجي والتحول للاقتصاد الازرق	.796**
توقيع بروتوكولات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية التنوع البيولوجي للبيئة البحرية	.941**

**معنوية عند مستوى ٠,٠٥

من الجدول رقم ٢ يمكن ملاحظة أن: قيم معاملات الارتباط بين عبارات المحوروالمحور نفسه (متطلبات التحول للاقتصاد الازرق لتعظيم دوره نحو القطاع السياحي المصري) تتراوح بين(0.9-0.7) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارات والمحور نفسه، وهذا يدل على أن عبارات المحور تتسم بالصدق حيث كانت جميع العبارات معنوية وقيمة معامل الارتباط أعلى من ٠,٤.

المحور الثاني: آليات تنفيذ متطلبات الإقتصاد الأزرق لتعزيز استدامة السياحة الزرقاء

جدول (٣): صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

العبارة	معامل الارتباط
إعداد دورات توعية وندوات تثقيفية للسكان المحليين بأهمية وقيمة الموارد البيئية البحرية والحث على الحفاظ عليها	.822**
وضع قوانين وغرامات رادعة لكافة الممارسات الخاطئة التي تضر بالبيئة البحرية	.715**
توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتفعيل دور المبادرات والندوات التثقيفية لرفع الوعي بأهمية الحفاظ على موارد البيئة البحرية	.880**
تحديد الممارسات التي تشجع من الحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية لوضع ارشادات للغوص والغطس الصديقة للبيئة البحرية وتوفير مرافق قمامة صديقة للبيئة على الشواطئ مع إمكانية تدويرها	.711**
تقديم حزم من الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين في المبادرات البيئية السياحية للحفاظ على السياحة الزرقاء	.901**
اشراك القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية الموارد البحرية الطبيعية والتنوع البيولوجي لإستدامة السياحة الزرقاء بإتاحة مشروعات سياحية صديقة للبيئة	.850**
تقديم قروض ميسرة لتمويل كافة المشروعات والأنشطة السياحية ذات الأثر الاقتصادي الازرق المستدام	.781**
العمل على اصدار دليل ارشادي لمعايير التحول للاقتصاد الازرق في القطاع السياحي المصري	.776**

**معنوية عند مستوى ٠,٠٥

من جدول ٣ يمكن ملاحظة أن: قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور والمحور نفسه (دور الخطوات التالية في تنفيذ آليات تعزيز دور الاقتصاد الازرق) تتراوح بين (0.9-0.7) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارات والمحور نفسه، وهذا يدل أن عبارات المحور تتسم بالصدق حيث كانت جميع العبارات معنوية وقيمة معامل الارتباط أعلى من ٠,٤.

المحور الثالث: معوقات التحول للاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي المصري

جدول (٤) صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث

العبارة	معامل الارتباط
قصور الوعي بمفهوم ومبادئ تطبيق الإقتصاد الأزرق علي المستوي الحكومي المؤسساتي	**.744**
التلوث والنفايات البحرية (التلوث البلاستيكي ،النفايات الكيمائية، مخلفات الصرف الصناعي والصحي والزراعي ،حوادث التسرب النفطي والتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة ومكافحة البقع الزيتية)	**.769**
الإستغلال المفرط للموارد البحرية كنتيجة للنمو المطرد في التعداد السكاني لمواجهة التحديات الخاصة بنقص	**.756**

العبارة	معامل الارتباط
الغذاء	
التضارب وعدم التنسيق المؤسسي بين الإختصاصات والقرارات الصادرة من الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بالنشاط السياحي في المناطق الساحلية والهيئات الخاصة بحماية الشواطئ	.730**
تسارع عمليات التنمية الصناعية والعمرانية العشوائية في المناطق الساحلية يُعجل بحدوث ظاهرة نحر الشواطئ المصرية	.760**
عدم إنفاذ وتطبيق القوانين البيئية بصرامة لتوفير بيئة سياحية ملائمة ومستدامة لكافة مجموعات التنوع البيولوجي وحماية المحميات الطبيعية	.846**
تأخر الدولة في وضع الخطط الواضحة الخاصة بتنمية أنماط السياحة الزرقاء وكفاءة الإستغلال للموارد الساحلية والبحرية	.793**
القصور في تكوين لجان ذات مسئوليات محددة وواضحة لتنمية الوعي بأهمية الحفاظ على السياحة البحرية ونشره من خلال وسائل الاعلان المختلفة	.799**
ضعف التمويل الحكومي الموجه للإنفاق علي المحميات البحرية ومشروعات حماية وصون الموارد المائية الطبيعية	.881**
عدم التوافق بين السياسات السياحية التعليمية من جهة، والمهارات والإحتياجات السوقية سريعة التطور لقطاعات الاقتصاد الأزرق من ناحية أخري	.886**
القصور في إعداد البرامج التوعوية لأفراد المجتمع المحلي للحث علي ضرورة حماية التراث وموارد السياحة البيئية والقطاعات القائمة علي الإقتصاد الأزرق	.827**
تجاهل الجهود الترويجية الخاصة بالعلامات البيئية الساحلية والبحرية نتيجة ضعف ثقة السائحين بأهمية هذه البرامج	.860**
عزوف أصحاب المشروعات والمستثمرين السياحيين ببذل الجهد والعناية للحصول علي العلامات البيئية الساحلية والبحرية لتكلفتها الفائقة دون جدوي اقتصادية من وجهة نظرهم	.757**
ضعف الإستثمارات الموجهة لإقامة المشروعات الصديقة للبيئة داخل الموانئ المصرية السياحية للتحول إلي موانئ خضراء والإعتماد علي الوقود الأحفوري حتي الأن ذو التأثير السلبي علي جودة بيئة هذه الموانئ	.710**
التخطيط العشوائي غير المستدام للمرافق اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية الخاصة بمواقع الصيد في المناطق السياحية	.731**
تأثر كافة الأصول والمقومات الطبيعية بالمناطق الساحلية نتيجة التغيرات والتقلبات المناخية	.703**
عدم وضع نظام رقابي صارم بشأن مراعاة الطاقة الإستيعابية لعدد الرحلات في مواقع الغطس وتعرض الشعاب المرجانية للدمار في منطقة البحر الأحمر علي وجه التحديد	.760**

**معنوية عند مستوى ٠,٠٥.

كشفت نتائج جدول ٤ أن قيم معاملات الارتباط بين عبارات المحور والمحور نفسه (معوقات التحول للاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي المصري) تتراوح بين (0.8- 0.7) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارات والمحور نفسه، وهذا يدل على أن عبارات المحور تتسم بالصدق حيث كانت جميع العبارات معنوية وقيمة معامل الارتباط أعلى من ٠,٤.

المحور الرابع: الوعي بأهمية تعزيز مبادي السياحة الزرقاء في المقصد السياحي المصري

جدول (٥) صدق الاتساق الداخلي للمحور الرابع

العبارة	معامل الارتباط
تعزيز مساهمة الأنشطة السياحية البحرية في تحسين مستوي رفاهية أفراد المجتمع المحلي الساحلي وخلق فرص عمل ملائمة لهم	.767**
إعتماد كافة الأنشطة السياحية البحرية والساحلية علي التكنولوجيا والطاقة النظيفة، مع الإلتزام بالإجراءات الخاصة بإعادة تدوير المخلفات	.756**
تشجيع سكان المجتمعات المحلية الساحلية علي إتباع الممارسات الصديقة البيئة في الصناعات والحرف اليدوية المعتمدة علي الموارد البحرية	.838**
تعزيز حماية وصون الموارد السياحية البحرية المصرية وتحقيق منافع مباشرة وغير مباشرة سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية	.877**
وضع الإرشادات والمؤشرات البيئية القابلة للتطبيق والقياس لمعايير السياحة الزرقاء المتسقة مع أهداف الإقتصاد الأزرق وتقييم نتائج الأداء باستمرار	.707**
تجنب توقيع اي غرامات بيئية قد تقع علي المنشآت السياحية والفندقية	.803**
تحقيق جودة التنوع في قاعدة العرض السياحي المصري وزيادة معدلات الإشغال والحركة السياحية علي البيئات البحرية المصرية	.903**
تحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد الساحلية والبحرية	.822**

****معنوية عند مستوى ٠,٠٥**

اتضح من جدول رقم ٥ أن قيم معاملات الارتباط بين عبارات المحور والمحور نفسه (الوعي بأهمية واتجاهات تعزيز مبادي السياحة الزرقاء في المقصد السياحي المصري) تتراوح (0.9 -0.7)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارات والمحور نفسه، وأداة البحث الميداني، وذلك يدل على أن عبارات المحور تتسم بالصدق حيث كانت جميع العبارات معنوية وقيمة معامل الارتباط أعلى من ٠,٤.

١) توصيف العينة طبقا لعدد سنوات الخبرة:

جدول رقم(٦) توصيف عينة البحث طبقا لعدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	Frequency	Percent
من عام إلى أقل من خمس سنوات	20	15
من خمس أعوام إلى أقل من عشر أعوام	23	17.5
عشر أعوام فأكثر	90	67.7
Total	133	100

من الجدول رقم ٦ يمكن ملاحظة أن :٦٧,٧٪ من أفراد العينة خبرتهم أكثر من عشر أعوام، ١٧،٣٪ من أفراد العينة خبرتهم من خمس أعوام إلى أقل من عشر أعوام، و١٥٪ من أفراد العينة خبرتهم أقل من خمس أعوام.

تفسير العبارات ومناقشتها:

تشتمل الاستبانة على أربعة محاور يندرج تحت كل محور منها عدداً من العبارات،وهذه المحاور هي:

المحور الأول: محور" متطلبات التحول للاقتصاد الازرق لتعظيم دوره نحو القطاع السياحي المصري":

أوضحت نتائج البحث أن عبارات هذا المحور موافق عليها بشدة، حيث بلغ المتوسط الوزني (٤,٠٧٧) وكانت الاستجابة لما يندرج تحته من عبارات تؤثر بدرجة عالية جداً. ويوضح الجدول التالي مستويات الموافقة على عبارات المحور الأول كما يلي:

جدول(٧) التوصيف الإحصائي لمحور متطلبات التحول للاقتصاد الازرق لتعظيم دوره نحو القطاع السياحي المصري

م	العبارة	تؤثر بدرجة عالية جدا		تؤثر بدرجة عالية		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة منخفضة		تؤثر بدرجة منخفضة جدا		المتوسط	الترتيب طبقا للمتوسط
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
١	الشفافية والتعاون في توفير واتاحة المعلومات للمستثمرين السياحين	٦٦	٤٩,٦	٤١	٣٠,٨	٢٢	١٦,٥	٠	٠	٤	٣,٠	٤,٢٤	٢
٢	يساهم الدعم الحكومي للمشروعات السياحية في تعزيزتطبيقات السياحة الزرقاء والحفاظ على التنوع البيولوجي والتحول للاقتصاد الازرق	٥٣	٣٩,٨	٤٦	٣٤,٦	٣٠	٢٢,٦	٠	٠	٤	٣,٠	٤,٠٨	٦
٣	رفع الوعي البيئي لكل من السائحين والعاملين بالسياحة وافراد المجتمع المضيف من خلال ملصقات توعوية تعرض الاثار السلبية للممارسات الخاطئة على الشواطئ والبيئة البحرية	٣٥	٢٦,٣	٥٣	٣٩,٨	٣٧	٢٧,٨	٤	٣,٠	٤	٣,٠	٣,٨٣	١٠
٤	تفعيل تطبيق البرامج الخاصة بتعظيم الممارسات السياحية والمبادرات البيئية الايجابية	٤٦	٣٤,٦	٤٨	٣٦,١	٣١	٢٣,٣	٤	٣,٠	٤	٣,٠	٣,٩٦	٩
٥	وضع خطط ذات أولويات واضحة بكافة الانشطة الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط السياحي لدعم الهدف الرابع عشر للتنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)	٥١	٣٨,٣	٥٣	٣٩,٨	٢٠	١٥,٠	٩	٦,٨	٠	٠	٤,١٠	٣
٦	التشجيع علي الابلاغ عن التجاوزات او المخالفات في مواقع الانشطة البحرية المختلفة	٤٦	٣٤,٦	٥٨	٤٣,٦	٢٥	١٨,٨	٤	٣,٠	٠	٠	٤,١٠	٤
٧	العمل على اشراك المجتمع المحلي في حماية النظم البيئية والبحرية المختلفة ورفع الوعي بأهمية الامر	٤١	٣٠,٨	٦٥	٤٨,٩	٢٠	١٥,٠	٣	٢,٣	٤	٣,٠	٤,٠٢	٨
٨	التشجيع على عمل شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية فيما يخص انشاء مشروعات سياحية صديقة للبيئة	٤٩	٣٦,٨	٥٥	٤١,٤	٢١	١٥,٨	٤	٣,٠	٤	٣,٠	٤,٠٦	٧
٩	الرقابة المتواصلة والمستدامة مع الجهات المختصة بحماية الحياة البحرية والعمل على رصد كل جديد	٣٨	٢٨,٦	٧٦	٥٧,١	١٥	١١,٣	١	٠,٨	٣	٢,٣	٤,٠٩	٥
١٠	توقيع بروتوكولات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية التنوع البيولوجي للبيئة البحرية	٦٦	٤٩,٦	٥١	٣٨,٣	٦	٤,٥	٩	٦,٨	١	٠,٨	٤,٢٩	١

يتضح من الجدول رقم ٧: أن المتوسطات الحسابية لواقع متطلبات التحول للاقتصاد الازرق تراوحت ما بين(٤,٢٩: ٣,٣٨)؛ حيث جاءت عبارة " توقيع بروتوكولات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية التنوع

البيولوجي للبيئة البحرية" في الترتيب الأول كأكثر متطلب لتعظيم دور الإقتصاد الأزرق نحو القطاع السياحي المصري، تليها عبارة" الشفافية والتعاون في توفير واتاحة المعلومات للمستثمرين السياحيين" في الترتيب الثاني بمتوسط (٤,٢٤)، فيما جاءت عبارة "رفع الوعي البيئي لكل من السائحين والعاملين بالسياحة وأفراد المجتمع المضيف من خلال ملصقات توعوية تعرض الأثار السلبية للممارسات الخاطئة على الشواطئ والبيئة البحرية" في الترتيب الأخير. يُلاحظ من السابق وجود العديد من المتطلبات اللازمة للتحول إلى الإقتصاد الأزرق، وهو ما يتوافق مع ما أقره سفيان وشريط(٢٠٢١) بشأن ضرورة توفير كافة البيانات الخاصة بالأنظمة الإيكولوجية وعرضها بشفافية، وما أكده مجاهد(٢٠٢٠) بشأن تشجيع الشراكات بين القطاع السياحي الحكومي والخاص.

المحور الثاني: " آليات تنفيذ متطلبات الإقتصاد الأزرق لتعزيز استدامة السياحة الزرقاء"

أوضحت نتائج الدراسة أن الإستجابة لما يندرج تحت عبارات هذا المحور موافق عليها بشدة ؛ حيث بلغ المتوسط الوزني (٤,٢٩)، ويوضح الجدول التالي مستويات الموافقة على عبارات المحور الثاني، كما يلي:

جدول (٨) التوصيف الإحصائي لآليات تنفيذ متطلبات الإقتصاد الأزرق

م	العبارة	تؤثر بدرجة عالية جدا		تؤثر بدرجة عالية		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة منخفضة		تؤثر بدرجة منخفضة جدا		المتوسط	الترتيب طبقا للمتوسط
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
١	تقديم قروض ميسرة لتمويل كافة المشروعات والأنشطة السياحية ذات الأثر الاقتصادي الازرق المستدام	٦٨	٥١,١	٣٥	٢٦,٣	٣٠	٢٢,٦	٠	٠	٠	٠	٤,٢٩	٢
٢	وضع قوانين وغرامات رادعة لكافة الممارسات الخاطئة التي تضر بالبيئة البحرية	٩٠	٦٧,٧	١٤	١٠,٥	٢٤	١٨,٠	٤	٣,٠	١	٠,٨	٤,٤١	١
٣	توفير الاعتمادات المالية االلازمة لتفعيل دور المبادرات و الندوات التثقيفية لرفع الوعي بأهمية الحفاظ على موارد البيئة البحرية	٧٨	٥٨,٦	٢٥	١٨,٨	٢٢	١٦,٥	٥	٣,٨	٣	٢,٣	٤,٢٨	٣
٤	تحديد الممارسات التي تشجع من الحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية لوضع ارشادات للغوص والغطس الصديقة للبيئة البحرية وتوفير مرافق قمامة صديقة للبيئة على الشواطئ مع إمكانية تدويرها	٦٩	٥١,٩	٣٦	٢٧,١	٢٠	١٥,٠	٧	٥,٣	١	٠,٨	٤,٢٤	٤
٥	تقديم حزم من الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين في المبادرات البيئية السياحية للحفاظ على السياحة الزرقاء	٧١	٥٣,٤	٣٢	٢٤,١	١٨	١٣,٥	٨	٦,٠	٤	٣,٠	٤,١٩	٦
٦	اشراك القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية الموارد البحرية الطبيعية والتنوع البيولوجي لاستدامة السياحة الزرقاء بإتاحة مشروعات سياحية صديقة للبيئة	٦٦	٤٩,٦	٣٤	٢٥,٦	٢٥	١٨,٨	٨	٦,٠	٠	٠	٤,١٩	٦
٧	إعداد دورات توعية وندوات تثقيفية للسكان المحليين بأهمية وقيمة الموارد البيئية البحرية والحث على الحفاظ عليها	٦٩	٥١,٩	٣٠	٢٢,٦	٢٥	١٨,٨	٩	٦,٨	٠	٠	٤,٢٠	٥
٨	العمل على اصدار دليل ارشادي لمعايير التحول للاقتصاد الازرق في القطاع السياحي المصري	٦٦	٤٩,٦	٣٣	٢٤,٨	٢٦	١٩,٥	٣	٢,٣	٥	٣,٨	٤,١٤	٧

كشف جدول ٨: أن المتوسطات الحسابية لآليات وكيفية تنفيذ متطلبات الإقتصاد الأزرق تراوحت ما بين(٤,٤١: ٤,١٤)؛ حيث جاءت عبارة "وضع قوانين وغرامات رادعة لكافة الممارسات الخاطئة التي تضر بالبيئة البحرية" في الترتيب الأول كأكثر ما يتأثر بالتقييمات، تليها في الترتيب عبارة " تقديم قروض ميسرة لتمويل كافة المشروعات والأنشطة السياحية ذات الأثر الاقتصادي الازرق المستدام"، ثم عبارة " توفير الاعتمادرات المالية اللازمة لتفعيل دور المبادرات والندوات التثقيفية لرفع الوعي بأهمية الحفاظ على موارد البيئة البحرية" بمتوسط (٤,٢٨)، بينما جاءت عبارة "العمل على اصدار دليل إرشادي لمعايير التحول للاقتصاد الازرق في القطاع السياحى المصرى" في الترتيب الأخير وذلك من حيث الأُطروحات والمقترحات التي تساعد على تفعيل واقع آليات تعزيز دور الاقتصاد الأزرق في استدامة السياحة الزرقاء.تتوافق هذه المتطلبات مع ما طرحه الجميل وأخرون(٢٠٢٢) بشأن ضرورة سن القوانين الصارمة لضمان تحقيق مبدأ الإستدامة للموارد السياحية البحرية، و ما أكده كل من(2021)Bethel et al و (2020)Lee et alعن أهمية تحديد مصادر التمويل والمخصصات المالية للازمة للتحول إلي الإقتصاد الأزرق.

المحور الثالث: محور " معوقات التحول إلى الاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي":

أوضحت نتائج البحث أن عبارات هذا المحور موافق عليها بشدة؛ حيث بلغ المتوسط الوزني (٤,٦٢)؛ حيث كانت الإستجابة لما يندرج تحته من عبارات موافق عليها بشدة. ويوضح الجدول التالي مستويات الموافقة على عبارات المحور الثالث، كما يلي:

جدول (٩) التوصيف الإحصائي لمعوقات التحول إلى الاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي

م	العبارة	تؤثر بدرجة عالية جدا		تؤثر بدرجة عالية		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة منخفضة		تؤثر بدرجة منخفضة جدا		المتوسط	الترتيب طبقا للمتوسط
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
١	قصور الوعي بمفهوم ومبادئ تطبيق الإقتصاد الأزرق علي المستوي الحكومي المؤسساتي	٦٩	٥١,٩	٥٤	٤٠,٦	١٠	٧,٥	–	–	–	–	٤,٤٤	٣
٢	التلوث والنفايات البحرية (التلوث البلاستيكي ،النفايات الكيمائية، مخلفات الصرف الصناعي والصحي والزراعي ،حوادث التسرب النفطي والتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة ومكافحة البقع الزيتية)	٦٩	٥١,٩	٥٤	٤٠,٦	١٠	٧,٥	–	–	–	–	٤,٤٤	٣
٣	التضارب وعدم التنسيق المؤسسي بين الإختصاصات والقرارات الصادرة من الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بالنشاط السياحي في المناطق الساحلية والهيئات الخاصة بحماية الشواطئ	٦٣	٤٧,٤	٥١	٣٨,٣	١٠	٧,٥	٦	٤,٥	٣	٢,٣	٤,٢٤	٨
٤	تسارع عمليات التنمية الصناعية والعمرانية العشوائية في المناطق الساحلية يُعجل بحدوث ظاهرة نحر الشواطئ المصرية	٨١	٦٠,٩	٤٥	٣٣,٨	٧	٥,٣	–	–	–	–	٤,٥٦	١
٥	عدم إنفاذ وتطبيق القوانين البيئية بصرامة لتوفير بيئة سياحية ملائمة ومستدامة لكافة مجموعات التنوع البيولوجي وحماية المحميات الطبيعية	٥٧	٤٢,٩	٥٦	٤٢,١	١٣	٩,٨	٧	٥,٣	–	–	٤,٢٣	٩
٦	تأخر الدولة في وضع الخطط الواضحة الخاصة بتنمية أنماط السياحة الزرقاء وكفاءة الإستغلال للموارد الساحلية والبحرية	٨١	٦٠,٩	٤٥	٣٣,٨	٧	٥,٣	–	–	–	–	٤,٥٦	١

م	العبارة	تؤثر بدرجة عالية جدا		تؤثر بدرجة عالية		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة منخفضة		تؤثر بدرجة منخفضة جدا		المتوسط	الترتيب طبقا للمتوسط
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
٧	القصور في تكوين لجان ذات مسئوليات محددة وواضحة لتنمية الوعي بأهمية الحفاظ على السياحة البحرية ونشره من خلال وسائل الاعلان المختلفة	٦٧	٥٧,١	٣٨	٢٨,٦	١٩	١٤,٣	–	–	–	–	٤,٤٣	٤
٨	ضعف التمويل الحكومي الموجه للإنفاق علي المحميات البحرية ومشروعات حماية وصون الموارد المائية الطبيعية	٧٧	٥٧,٩	٤١	٣٠,٨	١٥	١١,٣	–	–	–	–	٤,٤٧	٢
٩	عدم التوافق بين السياسات السياحية التعليمية من جهة، والمهارات والإحتياجات السوقية سريعة التطور لقطاعات الاقتصاد الأزرق من ناحية أخري	٢٩	٢١,٨	٨٠	٦٠,٢	١٤	١٠,٥	١٠	٧,٥	–	–	٣,٩٦	١٣
١٠	القصور في إعداد البرامج التوعوية لأفراد المجتمع المحلي للحث علي ضرورة حماية التراث وموارد السياحة البيئية والقطاعات القائمة علي الإقتصاد الأزرق	٦٨	٥١,١	٣٥	٢٦,٣	٣٠	٢٢,٦	–	–	–	–	٤,٢٩	٦
١١	تجاهل الجهود الترويجية الخاصة بالعلامات البيئية الساحلية والبحرية نتيجة ضعف ثقة السائحين بأهمية هذه البرامج	٦٩	٥١,٩	٣٦	٢٧,١	٢٠	١٥,٠	٧	٥,٣	١	٠,٨	٤,٢٤	٨
١٢	عزوف أصحاب المشروعات والمستثمرين السياحيين ببذل الجهد والعناية للحصول علي العلامات البيئية الساحلية والبحرية لتكلفتها الفائقة دون جدوي اقتصادية من وجهة نظرهم	٦٦	٤٩,٦	٣٧	٢٧,٨	٢٢	١٦,٥	٧	٥,٣	١	٠,٨	٤,٢٠	١٠
١٣	ضعف الإستثمارات الموجهة لإقامة المشروعات الصديقة للبيئة داخل الموانئ المصرية السياحية للتحول إلي موانئ خضراء والإعتماد علي الوقود الأحفوري حتي الأن ذو التأثير السلبي علي جودة بيئة هذه الموانئ	٧٨	٥٨,٦	٢٥	١٨,٨	٢٢	١٦,٥	٥	٣,٨	٣	٢,٣	٤,٢٨	٧
١٤	التخطيط العشوائي غير المستدام للمرافق اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية الخاصة بمواقع الصيد في المناطق السياحية	٧١	٥٣,٤	٣٢	٢٤,١	١٨	١٣,٥	٨	٦,٠	٤	٣,٠	٤,١٩	١١
١٥	تأثر كافة الأصول والمقومات الطبيعية بالمناطق الساحلية نتيجة التغيرات والتقلبات المناخية	٣٢	٢٤.١	٧١	٥٣,٤	٨	٦,٠	١٨	١٣,٥	٤	٣,٠	٤,١٧	١٢
١٦	عدم وضع نظام رقابي صارم بشأن مراعاة الطاقة الإستيعابية لعدد الرحلات في مواقع الغطس وتعرض الشعاب المرجانية للدمار في منطقة البحر الأحمر علي وجه التحديد	٩٠	٦٧,٧	١٤	١٠,٥	٢٤	١٨,٠	٤	٣,٠	١	٠.٨	٤,٤١	٥

يتضح من جدول ٩: أن المتوسطات الحسابية لمعوقات التحول إلى الاقتصاد الأزرق فيما يخص القطاع السياحي تراوحت ما بين(٤,٥٦: ٣,٩٦)؛ كما يمكن ملاحظة أنه جاءت العبارتان "تسارع عمليات التنمية الصناعية والعمرانية العشوائية في المناطق الساحلية يُعجل بحدوث ظاهرة نحر الشواطئ المصرية" و"تأخر الدولة في وضع الخطط الواضحة الخاصة

بتنمية أنماط السياحة الزرقاء وكفاءة الإستغلال للموارد الساحلية والبحرية" في الترتيب الأول بالنسبة للعبارات الأخرى، مما يشير إلى تعدد المعوقات التي تواجه التحول إلى الاقتصاد الأزرق، ثم جاءت عبارة " ضعف التمويل الحكومي الموجه للإنفاق علي المحميات البحرية ومشروعات حماية وصون الموارد المائية الطبيعية" في الترتيب الثاني بمتوسط (٤,٤٧) ، بينما تأتي كلا من العبارتين التاليتين" قصور الوعي بمفهوم ومبادئ تطبيق الإقتصاد الأزرق علي المستوي الحكومي المؤسساتي" و "التلوث والنفايات البحرية–التلوث البلاستيكي ،النفايات الكيمائية، مخلفات الصرف الصناعي والصحي والزراعي ،حوادث التسرب النفطي– والتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة ومكافحة البقع الزيتية" في الترتيب الثالث بمتوسط(٤.٤٤)، ثم جاءت في الترتيب الأخير عبارة "عدم التوافق بين السياسات السياحية التعليمية من جهة، والمهارات والإحتياجات السوقية سريعة التطور لقطاعات الاقتصاد الأزرق من ناحية أخري " بمتوسط (٣.٩٦). بالرغم من توافق نتائج تحليل الجدول مع الدراسة النظرية، فيما يتعلق بكثرة التحديات التي تواجه معظم القطاعات ذات الصلة بالإقتصاد الأزرق والتي تعوق من تطبيقه في القطاع السياحى المصري، إلا انه يوجد اختلاف في ترتيب الأهمية النسبية لهذه المعوقات خاصة فيما يختص بما أوضحته البيانات التي أصدرها الإتحاد من أجل المتوسط (٢٠٢١) عن أن انتشار النفايات البحرية وخاصة التلوث البلاستيكي هي أكبر التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي البحري في مصر، كذلك انتشار البقع الزيتية علي السواحل المصرية بسبب كثرة حوادث التسرب النفطي، وبالتالي إعاقة عملية التحول للإقتصاد الأزرق.

المحور الرابع: " الوعي بأهمية واتجاهات تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء":

أوضحت النتائج أن عبارات هذا المحور موافق عليها بشدة؛ حيث بلغ المتوسط الوزني (٤,٢٥)؛ حيث كانت الاستجابة لما يندرج تحته من عبارات فعالة بدرجة عالية جداً. ويبين الجدول التالي مستويات الموافقة على عبارات المحور الرابع، كما يلي:

جدول (١٠) التوصيف الإحصائي للوعي بأهمية واتجاهات تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء

م	العبارة	تؤثر بدرجة عالية جدا		تؤثر بدرجة عالية		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة منخفضة		تؤثر بدرجة منخفضة جدا		المتوسط	الترتيب طبقا للمتوسط
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن		
١	تعزيز مساهمة الأنشطة السياحية البحرية في تحسين مستوي رفاهية أفراد المجتمع المحلي الساحلي وخلق فرص عمل ملائمة لهم	٦٦	٤٩,٦	٣٣	٢٤,٨	٢٦	١٩,٥	٣	٢,٣	٥	٣,٨	٤,١٤	٧
٢	إعتماد كافة الأنشطة السياحية البحرية والساحلية علي التكنولوجيا والطاقة النظيفة، مع الإلتزام بالإجراءات الخاصة بإعادة تدوير المخلفات	٧٨	٥٨,٦	٢٥	١٨,٨	٢٢	١٦,٥	٥	٣,٨	٣	٢,٣	٤,٢٨	٤
٣	تشجيع سكان المجتمعات المحلية الساحلية علي إتباع الممارسات الصديقة البيئة في الصناعات والحرف اليدوية المعتمدة علي الموارد البحرية	٦٩	٥١,٩	٣٠	٢٢,٦	٢٥	١٨,٨	٩	٦,٨	–	–	٤,٢٠	٥
٤	تعزيز حماية وصون الموارد السياحية البحرية المصرية وتحقيق منافع مباشرة وغير مباشرة سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية	٧١	٥٣,٤	٣٢	٢٤,١	١٨	١٣.٥	٨	٦,٠	٤	٣,٠	٤,١٩	٦
٥	وضع الإرشادات والمؤشرات البيئية القابلة للتطبيق والقياس لمعايير السياحة الزرقاء المتسقة مع أهداف الإقتصاد الأزرق وتقييم نتائج الأداء باستمرار	٦٦	٤٩,٦	٣٧	٢٧,٨	٢٢	١٦,٥	٧	٥,٣	١	٠,٨	٤,٢٠	٥
٦	تجنب توقيع اي غرامات بيئية قد تقع علي المنشآت السياحية والفندقية	٩٠	٦٧,٧	١٤	١٠,٥	٢٤	١٨,٠	٤	٣,٠	١	٠,٨	٤,٤١	٢

٧	تحقيق جودة التنوع في قاعدة العرض السياحي المصري وزيادة معدلات الإشغال والحركة السياحية علي البيئات البحرية المصرية	٦٨	٥١,١	٣٥	٢٦,٣	٣٠	٢٢,٦	–	–	–	–	٤,٢٩	٣
٨	تحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد الساحلية والبحرية	٧٧	٥٧,٩	٤١	٣٠,٨	١٥	١١,٣	–	–	–	–	٤,٤٧	١

يتضح من الجدول رقم ١٠: أن المتوسطات الحسابية للوعي بأهمية واتجاهات تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء تراوحت ما بين(٤,٤٧: ٤.١٤)؛ حيث جاءت عبارة "تحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد الساحلية والبحرية" في الترتيب الأول كأكثر ما يتأثر بالتقييمات؛ تليها عبارة "تجنب توقيع اي غرامات بيئية قد تقع علي المنشآت السياحية والفندقية" في الترتيب الثاني؛ ثم عبارة "تحقيق جودة التنوع في قاعدة العرض السياحي المصري وزيادة معدلات الإشغال والحركة السياحية علي البيئات البحرية المصرية" في الترتيب الثالث؛ فيما جاء في الترتيب الأخير "تعزيز مساهمة الأنشطة السياحية البحرية في تحسين مستوي رفاهية أفراد المجتمع المحلي الساحلي وخلق فرص عمل ملائمة لهم"

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة:

- للإقتصاد الأزرق دور فاعل في تنمية السياحة الزرقاء في مصر، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد البحرية والساحلية، مما يدل علي تحقيقة للتكامل بين كافة القطاعات المتعلق أنشطتها بنفس المورد البحري أو الساحلي. كما يعد تجنب المنشآت السياحية والفندقية لتوقيع أي غرامات بيئية من أكثر العوامل تأثيراً عليهم للإلتزام بتطبيق المعايير الخاصة بالتحول إلي الإقتصاد الأزرق لدعم مبادئ السياحة الزرقاء، يليها تحقيق جودة التنوع في قاعدة العرض السياحي المصري بغرض زيادة معدلات الإشغال والحركة السياحية علي البيئات البحرية المصرية وبالتالي خلق قيمة إقتصادية وإجتماعية مضافة لكافة أفراد المجتمع المحلي في هذه المناطق، مما يؤكد علي أن للإقتصاد الأزرق دور مؤثر بالإيجاب في زيادة النصيب السوقي لصالح المدن الساحلية والبيئات البحرية وبالتبعية زيادة الدخل القومي المتولد عن انشطة السياحة الزرقاء.

- وقد أظهرت النتائج أن أكثر المتطلبات اللازمة للتحول إلي الإقتصاد الأزرق لتعظيم دوره تجاه المقصد السياحي المصري توقيع البروتوكولات والدخول في شراكات مع القطاع الخاص والجهات الدولية لحماية التنوع البيولوجي للبيئات البحرية المتنوعة، بالإضافة إلى أهمية إظهار الشفافية والتعاون الحكومي في توفير واتاحة المعلومات للمستثمرين السياحيين، مع التركيز علي وضع الخطط ذات الأولويات الواضحة بكافة الانشطة الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط السياحي لدعم الهدف الرابع عشر للتنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، مع قيام الحكومة المصرية بدورها الرقابي والفعال بالتعاون مع الجهات المختصة لحماية الحياة البحرية، والعمل علي رفع الوعي بضرورة إشراك المجتمعات المضيفة في حماية النظم البيئية والبحرية المختلفة في الأماكن السياحية الساحلية وتشجيعهم عن الابلاغ عن أي تجاوزات أو مخالفات في مواقع الأنشطة البحرية المختلفة، مع عدم إغفال الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به الدعم الحكومي للمشروعات السياحية في تعزيز تطبيقات السياحة الزرقاء.

- وقد أكدت الغالبية العظمي من عينة الدراسة علي معاناة المقصد السياحي المصري من وجود عدة مشكلات وتعقيدات إدارية وتنظيمية تحول دون التحول للإقتصاد الأزرق في القطاع السياحي، ولعل أهمها تسارع عمليات التنمية الصناعية والعمرانية في المناطق الساحلية مما ينذر بسرعة تآكل الشواطئ المصرية، وبنفس الأهمية في الترتيب تأخر الدولة المصرية في وضع الخطط الواضحة الخاصة بتنمية أنماط السياحة الزرقاء وكفاءة

الإستغلال للموارد الساحلية والبحرية مما يدل علي الضعف العام في إعداد الخطط الإستراتيجية المستقبلية للإستخدام الأمثل لموارد المقصد السياحي المصري لتعظيم الإستفادة منها. كما يعد ضعف التمويل الحكومي الموجه للإنفاق علي المحميات البحرية ومشروعات حماية وصون الموارد المائية الطبيعية، وقصور الوعي بمفهوم ومبادئ تطبيق الإقتصاد الأزرق علي المستوي الحكومي المؤسساتي أحد المعوقات الهامة التي لا يمكن إغفالها أو غض الطرف عنها. هذا بالإضافة إلي انتشار التلوث والنفايات البحرية بكافة اشكالهم، مع التأخر في اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة ومكافحة البقع الزيتية المنتشرة علي السواحل المصرية، بما يهدد بتوقف الأنشطة السياحية وفقدان الأصالة للبيئات البحرية المصرية. هذا ويدل المعوق الخاص بالقصور في تكوين اللجان عدم محددة المسئوليات والمهام لتنمية الوعي بأهمية الحفاظ على السياحة البحرية علي عشوائية التخطيط وعدم وضوح الرؤية السياحية وبالتالي عدم الحصول علي النتائج المرجوة منها. هذا ويبرهن القصور في إعداد البرامج التوعوية لأفراد المجتمع المحلي للحث علي ضرورة حماية التراث وموارد السياحة البيئية والقطاعات المرتكزة علي الإقتصاد الأزرق، علي محدودية مشاركتهم في إدارة المناطق الساحلية وعدم الإهتمام بإشراك من الإساس. هذا ويؤثرضعف الإستثمارات الموجهة لإقامة المشروعات الصديقة للبيئة داخل الموانئ المصرية السياحية للتحول إلي موانئ سياحية خضراء والإعتماد علي الوقود الأحفوري حتي الأن بالسلب علي إجراءات التحول للإقتصاد الأزرق.

- يدل التحدي الخاص بعدم التوافق بين السياسات السياحية التعليمية من جهة، والمهارات والإحتياجات السوقية سريعة التطور لقطاعات الاقتصاد الأزرق من ناحية أخري علي القصور في تطوير المناهج السياحية التعليمية، بما يتوافق مع ظهور الإتجاهات التنموية الجديدة وعدم تحليل المزايا النسبية والتنافسية لكل قطاع، بما يعني انفصال كل القطاعات المرتكزة علي الاقتصاد الأزرق، وبالتالي عدم الربط بين الأنشطة السياحية والإستفادة منها في تعظيم القطاعات الإقتصادية الأخري، بما يتنافي مع متطلبات التحول للإقتصاد الأزرق. تدل كافة هذه المعوقات علي أنه لا يزال مفهوم الإقتصاد الأزرق وليد الساعة وفي مراحله الأولي في مصر، وأيضاً عدم استغلال الإمكانات والموارد البحرية والمائية بالشكل اللائق بمكانتها وقدرتها التنافسية خاصة في مجالات السياحة الزرقاء.

ثانياً التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة النظرية والميدانية تم توجيه مجموعة من التوصيات إلى وزارة السياحة بأجهزتها الرسمية، بالتعاون مع كافة الجهات المصرية الحكومية المعنية والمتمثلة في وزارة البيئة والهيئات الخاصة بحماية الشواطئ والتنمية الصناعية ووزارة الموارد المائية والري والنقل والمالية.

التوصيات الموجهة لوزارة السياحة بأجهزتها الرسمية، بالتعاون مع وزارة البيئة ومجلس الوزراء:

نظرا لتجاوز إستراتيجية الإقتصاد الأزرق الحدود السياسية للدول للحفاظ علي التنوع البيولوجي باعتبارة تراث عالمي، يجب:

- وضع اجندة عمل مشترك بين المقصد السياحي المصري ودول الجوار لتنسيق الجهود التنموية في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعارف، مع وضع خطة إقليمية محددة الإجراءات.

- تعميق الروابط والصلات مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية. وكذلك إقتضاء الإستعانة بالتجارب الدولية التي نجحت في تبني وتطبيق المعايير الخاصة بالإقتصاد الأزرق لتفعيل دوره في التنمية السياحية المستدامة في مصر، فضلاً عن الإستعانة بكافة الإرشادات والمواثيق والأدلة العلمية الصادرة عن الجهات والمنظمات الدولية بهدف إدراج الإقتصاد الأزرق في جميع السياسات السياحية الوطنية والإقليمية لتسريع وتيرة إستغلال جميع الإمكانات التي يتيحها الإقتصاد الأزرق المؤثرة علي التنمية السياحية.

- وضع دراسات خاصة بتقييم إمكانات النمو الأزرق للسياحة الشاطئية، مع ضرورة تحليل مؤشرات التحول للإقتصاد الأزرق القائم علي صناعة السياحة الساحلية بكافة مكوناتها مع الإستعانة بالمؤشرات الدولية المتعارف عليها لمثل هذا النوع من الإقتصاد مثل وضع قاعدة بيانات مصنفة حسب النشاط ، ومؤشرات قيم التطور في إجمالي القيم المضافة لأنشطة السياحة الزرقاء، وأيضاً المؤشرات الخاصة بقياس إجمالي الإستثمارات في القطاعات السياحية الرقمية الزرقاء للمساهمة في شمولية عملية القياس، وأخيرا قياس المؤشرات الخاصة بتحليل المخاطر المتعلقة بالإستثمارات في قطاعات الإقتصاد الأزرق وعلي رأسها القطاع السياحي.

- تبني الحكومة المصرية لمفهوم الإقتصاد الأزرق كاتجاه تنموي مستدام لتحقيق التنمية السياحية، ودمجة في السياسات الوطنية لكافة القطاعات التي يتضمنها هذا المفهوم وخاصة صناعة السياحة، مع استمرارية السعي في تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية لكافة هذه القطاعات. وتشجيع كافة موردي ومقدمي الخدمات السياحية والفندقية علي إدراج الممارسات المستدامة في أعمالهم بهدف تعزيز التنوع البيولوجي.

- إتباع الأنظمة التشاركية في اتخاذ القرارات مع هيئات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المضيف وكذلك الاهتمام بإعداد الندوات التي ترفع الوعي بأهمية الاقتصاد الازرق والحث على حماية التراث والموارد السياحية البيئية البحرية والساحلية.

- تحسين وتفعيل آليات الرصد البيئي في المناطق السياحية الساحلية مع وضع مؤشرات قابلة للقياس خاصة بمعايير الإستدامة البيئية قبل منح التراخيص وتمويل المشروعات ذات الصلة بقطاعات الإقتصاد الأزرق سواء كانت سياحية أو غيرها. مع وجوب استحداث آليات لتشديد الرقابة علي الممارسات والأنشطة غير المستدامة والضارة بالاقتصاد الأزرق وخاصة في المناطق السياحية الإقتصادية، مع اتخاذ بعض الإجراءات لحماية الشعاب المرجانية من أضرار المراسي مثل ضرورة تثبيت عوامات رسو دائمة في مواقع الغوص خاصة في البحر الأحمر.

- وكنتيجة حتمية لطبيعة الإقتصاد الأزرق وتعدد قطاعاته فمن الضروري قيام الحكومة المصرية بتشكيل لجنة مشتركة ذات سلطات واسعة برئاسة رئيس الحكومة للتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المختلفة وخاصة الهيئات الخاصة بحماية الشواطئ والتنمية الصناعية، ووزارة الموارد المائية والري والنقل، وضرورة وضع أهداف خاصة باستغلال السواحل المصرية في مجالات الصناعة والسياحة والإسكان ومشروعات البنية التحتية لضمان التناسق والإنسجام بين مختلف المشروعات التنموية الإستثمارية، مع ضرورة التوسع في عقد وإبرام الإتفاقيات الدولية التي تكفل الإستثمار السياحي الأمثل للموارد المائية مع الأخذ في الإعتبار وضع الأسس الخاصة بحوكمة المناخ لمواجهة أثر التحديات المناخية المستقبلية علي الأنشطة السياحية في المدن الساحلية.

التوصيات الموجهة لوزارة السياحة، بالتعاون مع وزارة المالية:

علي الرغم من محاولات الحكومة المصرية لتوفير مصادر تمويلية لكافة قطاعات وأنشطة الإقتصاد الأزرق، إلا أنه يتضح عدم كفايتها لذلك:

- يجب ابتكار أدوات تمويلية غير تقليدية للإنفاق علي مشروعات حماية وصون الموارد المائية الطبيعية، كطرح سندات زرقاء علي غرار السندات الخضراء بهدف تمويل كافة المشروعات والأنشطة السياحية ذات الأثر الإقتصادي الأزرق المستدام استرشادا بتجربة جزيرة سيشل والتي طبقت عام ٢٠١٨ بالتعاون مع البنك الدولي.
- يتحتم التنوع بين المصادر التمويلية وعدم الإعتماد علي المخصصات المالية فقط من ميزانية الدولة، حيث يمكن تخصيص جزء من ايرادات كافة الأنشطة السياحية والفندقية في المناطق الساحلية كتخصيص نسبة ١٪ لتمويل صندوق تنموي للتحول للإقتصاد الأزرق، والإعانات والمنح والهبات والتبرعات من المنظمات غير الحكومية.

التوصيات الموجهة لوزارة السياحة، بالتعاون مع وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة:

- وجوب تحديد الميزة التنافسية الخاصة بكل ميناء سياحي سواء كانت مزايا طبيعية او لوجيستية او تلك الخاصة بتوافر البنية التحتية والمرافق، مع وضع خطة تضمن تحقيق التكامل بين كافة الموانئ المصرية وذلك لتعظيم العائدات من سياحة اليخوت ودعم المركز التنافسي للنقل السياحي البحري المصري.
- ضرورة الإلتزام بتطبيق المعايير البيئية الدولية لتحويل كافة الموانئ المصرية إلي موانئ خضراء.
- ينبغى الإهتمام بتنويع وخلق ظهير خدمي داخل الموانئ وخارجها في المدن السياحية الساحلية مع التركيز علي إتاحة المعلومات عن هذه الخدمات بسهولة ويسر للسائحين.
- يتحتم إعادة النظر في تقييم السياسات اللوجيستية المتبعة في مصر ومراعاة المؤشرات الصادرة عن الجهات الدولية المعتمدة لتحسين الأداء اللوجيستي للموانئ المصرية بجانب التوسع في أعداد الموانئ السياحية المصرية للمساهمة في نمو قطاع السياحة الزرقاء مصر بما يتناسب مع حجم الإمكانات المتاحة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- إبراهيم، أحمد محمد محمد. (٢٠٢٠)،أثر التغيرات المناخية على حركة السياحة العالمية في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم
- الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد،٣٤ ،ص ص ٢٦٤ –٢٨٩.
- إبراهيم، نجلاء ويوسف، القاضي وحسن، المني وأمين، نجم.(٢٠١٩)، معالجة التسرب البترولي في البيئة المائية باستخدام مواد التوين ذات النشاط السطحي الصديقة للبيئة، مجلة العلوم البيئة، المجلد٤٥، العدد ٣، ص ص ١–٢٠.
- أبو زيد، محمد صبري وفوزي، احمد محمد.(٢٠٢٢)، دور الإقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة٢٠٣٠،مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢، ص ص٤٧١–٥٩٥.
- الإتحاد من اجل المتوسط.(٢٠٢١)، نحو اقتصاد أزرق مستدام في المنطقة المتوسطية،ص ص٢٦–٣٧.

- الجميل،بوسي وفايد،هناء ووفيق،غادة وزكي، داليا.(٢٠٢٢)، تأثير احتمالية تطبيق معايير برنامج الراية الزرقاء لحماية الشواطئ علي سلوكيات السائحين في المقصد، المجلة العلمية للسياحة والضيافة والتراث، المجلد ٥، العدد ١، ص ص٣٠٠-٣١٦.
- الحسنين، مروة عادل.(٢٠١٨)، دور السياحة المستدامة في تعزيز الإقتصاد الأزرق في موريشيوس،مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد ٤٠، العدد ٢، ص ص ٧٤٥-٧٦٨.
- الصوابي، المصطفي.(٢٠٢١)، الإقتصاد الأزرق رافعة للتنمية المستدامة بالمغرب، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد ١٥، ص ص ١٨١-١٩٠.
- العلامي، إسلام محمد ومنصور، سعاد عمران ودويدار، ميرال أحمد.(٢٠٢٣)، متطلبات تفعيل دور الإقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة بالقطاع السياحي المصري، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ص ٧٥٠-٧٦٤.
- المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية(٢٠١٥)،تقرير السياسات الإقتصادية، ص ٤٥.
- الهيئة العامة للإستعلامات.(٢٠١٦)، الإستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة بمصر ٢٠٣٠،التقرير السنوي٢٠١٦.
- بن عباس،شامية ولعور،أكرم.(٢٠١٩)، التوجه نحو الإقتصاد الأزرق كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد ٦، العدد١،ص ص ٣٦١-٣٨٣.
- بوغفالة، أمال وبدراوي، يحيي وخالدي، محمد.(٢٠٢١)، تحليل مؤشرات الإقتصاد الأزرق لدول الإتحاد الأوروبي: الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد١٩، العدد ٢، ص ص٢٥٢-٢٦٩.
- بومعرافي، ريم وبوبو، نعيمة.(٢٠٢٣)، تبني الإقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية:دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد٢٣، العدد ١، صص١٧-٣٢.
- خطاب، محمد جلال.(٢٠٢٠)، متطلبات تفعيل دور الإقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ص ص٧٣٥-٨٥٩.
- خليل، رشا أحمد.(٢٠١٩)، التغيرات المناخية وتأثيرها علي النشاط السياحي بالتطبيق علي مدينة شرم الشيخ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ١٦، العدد الأول، ص ص ١٢٤-١٣٥.٦
- رئاسة مجلس الوزراء المصري.(٢٠٢٣)، بيان وزارة النقل، قطاع النقل البحري.
- زغلول، احمد خالد.(٢٠٢٣)، الإقتصاد الأزرق وتعظيم الإستثمار في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٥٠، ص ص٣٨٩-٤٣٢
- سباعي، طارق محمد وعيادة، دعاء فتحي.(٢٠٢٢)،مدي فعالية المبادرات البيئية السياحية لمواجهة التغيرات المناخية لإستدامة السياحة البحرية، المجلة العلمية للسياحة والضيافة والتراث، جامعة مطروح، المجلد ٥، العدد ٣، ص ص ١٤٥-١٦٩.
- سفيان، خلوفي وشريط، كمال.(٢٠٢١)، الإقتصاد الأزرق المستدام ركيزة أساسية لبلورة نموذج استراتيجي تنموي جديد في الجزائر(تصور مقترح)، مجلة الإقتصاد والبيئة، العدد ٤، ص ص١١٦-١٤٥.
- سلومة،سماح عبد المنعم.(٢٠٢٣)، السياحة البحرية في مصر: الواقع والتحديات،المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، ص ص٦٤٤-٦٨٢.

- عبد الرسول، ياسر.(٢٠١٧)، معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وآثارها الإقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للأقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد١٠٨، العدد ٥٢٥، ص ص ١٧٥-٢٥٥.
- وزارة النقل المصري،قطاع النقل البحري، تقرير عن حركة الملاحة البحرية المصرية، ٢٠٢٢
- مجاهد،عبير محمود.(٢٠٢٠)، استدامة قطاع السياحة المصري ودوره في تعزيز الإقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٨٢، ص ص١٣٦-١٦٢
- نسيمة، بن يحي.(٢٠٢٢)، الإقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث، المجلد ٧، العدد ٢، ص ص ١٩٧-٢١٣.
- نور الهدي، بن حميد وأفلفيز، زهيرة.(٢٠١٩)، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة:التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، رسالة دكتوراة، جامعة جيجل.

ثانياً:المراجع باللغة الإنجليزية

- Abdelaty,E.,(2021). Coastal Erosion Assessment of the Nile Delta Using Remote Sensing, GIS, and Modified Coastal Vulnerability Index, Alexandria Science Exchange Journal, Vol.42, No.3, Pp 645-655.
- Ali,E. and El-Magd,I.,(2016). Impact of Human Interventions and Coastal Processes along the Nile Delta Coast, Egypt during the past twenty-five years, The Egyptian Journal of Aquatic, Vol.42, Issue.1, Pp 1-10.
- Bethel,B., Buravleva,Y, and Tang,D.,(2021). Blue Economy and Blue Activities: Opportunities, Challenges and Recommendations for the Bahamas,Water Journal, vol 13,PP 1-15.
- Bhattacharya, P. and Dash,A.,(2020). Drivers of Blue Economy in Asia and Pacific Islands Countries: An Empirical Investigation of Tourism and Fishers Sectors, ADBI working paper Series, No.1161, Asian Development Bank Institute, pp1-22
- Castillo-Manzano,I., Castro-Nuño, M., López-Valpuesta, L. and Zarzoso, Á., (2021). Measuring the Role of Blue Flags in Attracting Sustainable 'sun-and-sand'tourism. Current Issues in Tourism, Vol 24, issue 15, Pp204-222.
- European Commission.,(2018). The 2018 Annual Economic Report on the European Union Blue Economy
- Heger,M., Vashold,L., Palacios,A.,Alahmadi,M., Bromhead,M. and Acerbi,M.,(2022). Blue Skies, Blue Seas: Air Pollution, Marine Plastic, and Costal Erosion in the Middle East and North Africa, Middle East and North Africa Development Report,World Bank Group,Pp 285-357.
- Hyytiainen,K. Kolehmainen,L. Amelung,B. Kok,K. Lonkila,K, Makve,O. Simila,J. Sokero,M and Zandersen,M (2022). Extending the Shared Socioeconomic Pathways for Adaptation Planning of Blue Tourism, Futures Journal, Vol 137,Pp1-13.
- Kabil,M., Priatmoko,S., Magda, R. and David,L.(2021).Blue Economy and Coastal Tourism: A Comprehensive Visualization Bibliometric Analysis, Sustainability Journal, Vol 13,issue 7, pp 1-25
- Kendil,H.,(2021). Blue Economy and Green Economy: a shared sustainable dimension and a policy framework towards sustainable development in Algeria, Special Issue: the first international scientific conference of the blue economy to enhance of sustainable development, Vol 04,Pp 560-584.
- Lazar,C. and Bostan,I., (2020). Blue economy-concept, dimension, and advantages Brought to the Dobrudjan Area, Journal of Ovidius University Annals, Economic Science Series, vol(2), issue 1, pp189-193.
- Lee,k., Noh, J. and Khim, J.,(2020). The Blue Economy and the United Nations' Sustainable Development Goals: Challenges and Opportunities, Environmental International Journal,Vol 137 , pp1-6.

- Mahrous,M., Farrag, S., Ahmed, H., Mohamed,M., Toutou,M. and Eissawi,M., (2019). Marine Mammals on the Egyptian Mediterranean Coast Records and Vulnerability, International Journal of Ecotoxicology and Ecobiology, Vol,4. No1pp 8-16.

- Matthew,G., Michaela,c., Grant,R., Christopherm,C. and Steven,D.,(2018). Five Rules for Pragmatic Blue Growth, Marine Policy, International Journal of Ocean Affairs, Vol 87,Pp 331-339.

- Middlebury Institute of International studies at Monterey.,(2020). Our history and methodology, Center for the Blue Economy, p 1.

- Mohamed,S. and El-Dine,M., (2020). Evaluating the Sustainable Green Seaports (SGP) in Egypt: case study of Alexandria and Eldekhila seaports, Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, Vol.57, No 1, pp235-260.

- Olteanu,A. and Stinga,V.,(2019). The Economic Impact of the Blue Economy, Ignatescu (ed),11th Lumen international scientific conference communicative action& Transdisciplinarity in the ethical society, Targoviste, Romania.PP191-192.

- Praptiwi,R., Maharja,C., ForthnammM., Chaigneau,T., Evans,L., Garniatia,L and Sugardjito,J.(2021). Tourism Based Alternative Livelihoods for Small Islands Communities Transitioning towards a Blue Economy, sustainability Journal,vol 13,issue 12, pp1-11

- Olga,G., Santana,A. and Dominguez,G. (2021). The involvement of marine tourism companies in CSR: the case of the island of Tenerife, Journal of Environment, Development and Sustainability, Vol23 Issue 3, pp 11427-11450.

- Sarhan,A.,(2021). Towards a Blue Economy In Egypt: economic assessment of environmental degradation of marine and coastal resources, Journal of Environmental sciences, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University, Vol.50, issue.12, No3, Pp 63-83.

- Sharafuddin, M. and Madhavan,M., (2020). Thematic Evolution of Blue Tourism: a scientometric analysis and systematic review, Global Business Review Journal,pp 1-22.

- Sikhunyana,Z. and Mishi,S.,(2023). Access, Participation and Socio-Economic benefits of Blue Versus Green Economy: a systematic literature review, Local Environment: the International Journal of Justice and Sustainability, Vol. 28, Issue 10, Pp1-21.

- Silveir,l. and Brito,M.,(2023) Blue planning – a planning model for the development of Blue Tourism in Blue Spaces, Journal of Tourism Recreational Research,

- The Economist Intelligence Unit.,(2020). Accelerating Energy Innovation for the Blue Economy Report, London: the economist group world ocean initiative 2020.

- The World Bank Group.,(2022). The World Bank's Blue Economy Program and Problue: supporting integrated and sustainable economic development in a healthy ocean.
- Tonazzini,D., Fosse,J., Morales, E., Louveau,O., Moukaddem,K., Gonzalez,A., and Klarwein,S.,(2019). Blue Tourism The Transition Towards Sustainable Coastal and Maritime Tourism in World Marine Regions, Institute for sustainable developmet and international relations, agence de l'environnemnet et de la maitrise de l' energie.
- United Nations Conference on Sustainable Development.,(20٢١).Blue Economy Concept Paper, Rio de Janeiro, Brazil.
- Wenhea, L., Cusack, C., Baker,M. and Tao,W.,(2019). Successful Blue Economy Examples with an Emphasis on International Perspectives, Journal of Frontiers in Marine Science, Vol.6, No 261, pp1-14.

The Developing Trend of Blue Economy's Requirements and Mechanisms to Promote the Sustainability of Blue Tourism in Egypt's Tourism Destination.

Takwa Mohamed Essawy-Higher institute for specific studies

Tahia Talal Nasr-Egyptian higher Institute of Tourism and Hotels

Abstract

Governments' interest in the blue economy has emerged to align it with the pillars and objectives of sustainable development in recent years. This interest is closely linked to the conservation of natural resources and diverse marine wealth, which has given it importance as a strategy contributing to the integrated coordination of all activities based on these resources. Additionally, there is a focus on the tourism industry as an influential mechanism for transitioning to a blue economy and ensuring the preservation of marine ecosystems without disrupting economic and social dimensions**.**

The study aims to identify the requirements for activating the blue economy as an effective tool for promoting biodiversity and managing water tourism resources. It highlights mechanisms for achieving these requirements to maximize the role of blue tourism in sustainable development, in line with the United Nations Agenda for Sustainable Development 2030 and the African Union's Vision 2063. To achieve the aforementioned objective, a quantitative curriculum was employed through the design and orientation of a survey form for a simple random sample of 133 individuals. This sample comprises employees from the Ministry of Environment, the Chamber of Diving Tourism and Maritime Activities, and the Egyptian Ministry of Tourism and Antiquities, along with divers from the Egyptian Federation for Diving and Rescue. The survey was conducted from May 2023 to August 2023 to determine the extent of their awareness of the transformation requirements of the blue economy to maximize its role in the Egyptian tourism sector. It also assesses their awareness of the importance of promoting the principles of blue tourism while identifying the constraints limiting the pace of the blue economy's transformation in relation to the Egyptian tourism sector. The data were analyzed using SPSS 26. The results indicated that the blue economy plays an active role in developing and supporting the principles of blue tourism in Egypt.

Keywords: Blue Economy; Blue tourism; Egyptian Tourist Destination